



"بروكسل 9"
تعهدات
لا تسد الفجوة

08

عند بلادي



من كرم الثورة

enab baladi

جريدة أسبوعية
تأسست في داريا



"الإجازة المأجورة" آلاف الموظفين ينتظرون مصيرهم

ملف خاص



02

أخبار سوريا

ترسيم الحدود
السورية- اللبنانية
يعود إلى الواجهة

06

خدمات

متضررو المرسوم "66"
يجددون المطالبة
بحقوقهم

08

اقتصاد

الصراع على الفوسفات
السوري بانتظار مصير
العقد الروسي

17

مجتمع

"بباشون"
دون رقيب
في أحياء دمشق

18

مجتمع

الاعتذار..
خطوة نحو الناجين
وذوي الضحايا

22

رياضة

أحمد عزام
ينتقد تشكيلة
خوسيه لانا
لتصفيات كأس آسيا



16

أوصلت الانقسامات السياسية والعقوبات والتدخلات الخارجية، والسياسات الاقتصادية الاجتماعية التي انتهجها نظام الأسد، المجتمع السوري إلى حالة التشظي والتفكك الحاد، ما يندر بمستقبل مجهول على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي. "علينا أن نعيد بناء بلدنا، صحيح أن هناك صعوبات، لكن لا شيء مستحيل"، هذا ما قاله الرئيس السوري في المرحلة الانتقالية، أحمد الشرع، في 10 من شباط الماضي، وأضاف، "ورثنا دولة مدمرة تماماً بسبب النظام السابق. لكن هذا هو التحدي الذي يجب أن نواجهه كسوريين..."

الاقتصاد يضغط
على المجتمع..
سيناريوهات
تنتظر سوريا

عقبات قانونية ووعود

متضررو المرسوم "66" يجدون المطالبة بحقوقهم

عنب بلدي – مارينا مرهج

أحيا سقوط النظام السابق الأمل لدى أهالي منطقتي المزة وكفرسوسة الذين صودرت أملاكهم بموجب المرسوم التشريعي رقم "66"، في 19 من أيلول 2012.

عمد الأهالي المتضررون منذ صدور المرسوم "66" إلى تجميع أنفسهم وتقدير أضرارهم وتنظيم مطالبهم، ضمن مجموعة على منصات التواصل الاجتماعي، لعدم وجود قسم كبير منهم داخل سوريا لأسباب مختلفة. رصدت عنب بلدي المنشورات والتعليقات واستطلاعات الرأي، في مجموعة "مطالب أصحاب أرض ماروتا وباسيليا"، ويسعى الأهالي من خلالها إلى إيصال صوتهم إلى الإدارة الجديدة في الدولة، في محاولة منهم لإسقاط المرسوم "66"، وعدم الاعتراف به باعتباره أحد المراسيم "الظالمة" التي صدرت عن إدارة النظام السابق، أسوة بالكثير من المراسيم والقوانين التي تم إلغاؤها.

وتفق آراء الأهالي ممن راسلهم عنب بلدي لاستجلاء الموقف، على أن المرسوم "66" لم يكن مشروع تطوير عمراني يهدف إلى تحسين المناطق العشوائية، بل أداة قانونية استهدمتها السلطة لإضفاء الشرعية على عملية التهجير القسري، والاستيلاء على الأراضي، ونهب الممتلكات تحت ستار "إعادة الإعمار"، خصوصاً المناطق التي انتفضت وثارَت ضد نظام الأسد.

يخص المرسوم "66" على إحداث "منطقتين تنظيميتين" في محافظة دمشق ضمن المنصور العام لدية دمشق بجسجة "تطوير مناطق المخالفات والسكن العشوائي"، وفق الدراسات التنظيمية المعمّدة لهم. وحدد الرسوم تلك المنطقتين مادته الأولى بما يلي:
المنطقة الأولى: تنظيم منطقة جنوب شرق المزة من المنطقتين العقاريتين مزة- كفرسوسة. المنطقة الثانية: تنظيم جنوبي المنطق الجنوبي من المناطق العقارية مزة-كفرسوسة- قنوات بستانين - دارية القدم.

الحفاظة تتفاعل.. عقبات قانونية
التقى عدد من الأهالي المتضررين من مرسوم "66" مع محافظ دمشق، Maher مروان، الذي أبدى تفهماً لطالبيهم، واستعداداً لمعالجة بعض المشكلات وحقوق المتضررين على حساب صحة الحفاظة التنظيمية، بحسب ما صرح المنسق والمسؤول عن مجموعة "مطالب أصحاب أرض ماروتا وباسيليا".

المنسق الذي فضل عدم التصريح عن اسمه في الوقت الحالي لأسباب أمنية، شدد على رغبة الأهالي أن يكون الحل شاملاً ومتمتماً بإعادة الحقوق بشكل كامل، إلا أن المعنيين في المحافظة تحدثوا عن وجود عقبة قانونية أساسية، متعلقة بعدم وجود قوانين

جديدة تلغي المرسوم السائد حالياً. وصرح محافظ دمشق في وقت سابق لعنب بلدي، أن المناطق التي وضع النظام السوري يده عليها، أو الشاريع ذات الإشكاليات مثل "ماروتا سيتي" و"باسيليا سيتي"، لا تعد استملاكاً للحكومة من الناحية القانونية. وتابع أن جميع المقاسم المخصصة للمالكين وأصحاب الحقوق ستعود لأصحابها، لكنها حالياً مملوكة على الشيوخ، مضيفاً أنها ستوزع بطريقة معينة حتى تنتهي أعمال التنظيم فيها. وأضاف أنه كُلف لجنة مختصة بالتعاون مع مجلس الإدارة السابق والحالي في تنظيمات مثل "ماروتا سيتي" و"باسيليا سيتي" إلى جانب فريق متخصص جديد للوقوف على مشكلتهم من المراسيم والقوانين التي تم إلغاؤها المرسوم "66" بالكامل واعتباره

باطلاً قانونياً وغير شرعي.

إلغاء كل عمليات البيع بالزاد العلني وإعادة العقرات إلى أصحابها الأصليين.
• إلغاء تخصيص المقاسم التي حصل عليها رجال الأعمال الموالمون للنظام وعادتها للمالكين الحقيقيين.
• محاكمة كل من شارك في سرقة الأراضي والحقوق، من مسؤولين ورجال أعمال وسماسرة.
• تجريد المتجنّعين من جميع أملاكهم المنقولة وغير المنقولة، بما في ذلك الاستثمارات والعقرات التي حصلوا عليها بطرق غير مشروعة.

• محاسبة محافظة دمشق ومديريتها التنفيذية على كل التجاوزات القانونية والانتهاكات التي ارتكبت بحق السكان.
• تعويض المتضررين بعدالة عن كل الأضرار المادية والاجتماعية والنفسية التي لحقت بهم.

• إعادة المهجرين قسراً إلى أراضيهم، مع توفير بدائل سكنية لهم حتى إعادة الإعمار.
• وقف أي مشاريع مشابهة وإلزام السلطات الجديدة بحماية الملكيات الخاصة.

هولة تجزئية

فرض الرسوم على أصحاب العقارات في مناطق تطبيق المرسوم "66" مهلة تجزئية لا تتجاوز الشهر، لتقديم طلبات إثبات حقوق ملكيتهم، وهذه المهلة غير كافية، كما وصفها الأهالي، خاصة للأشخاص النازحين، والمهجرين خارج البلاد، وإضافة إلى العتقلين والطلوبين أمثياً، الذين كانوا غير قادرين على الحضور شخصياً لإثبات حقوقهم.

المادة "6" من المرسوم "66"

أ- تدعو محافظة دمشق خلال شهر من صدور هذا المرسوم التشريعي للمالكين وأصحاب الحقوق بشكلهم في المنطقتين، بإعلان ينشر في صحيفة محلية واحدة على الأقل وفي إحدى وسائل الإعلام الرثية

والمسموعة والموقع الإلكتروني لمحافظة دمشق وفي لوحة إعلانات المحافظة ولوحة إعلانات المنطقة، للتصريح بحقوقهم، وعلى هؤلاء وكل من له علاقة بعقرات المنطقة التنظيمية أصالة أو وصاية أو وكالة أن يتقدم إلى محافظة دمشق خلال 30 يوماً من تاريخ الإعلان بطلب يعين فيه محل إقامته المختار ضمن مدينة دمشق مرفقاً بالوثائق والمستندات المؤيدة لحقوقه أو صور عنها "إن وجدت"، وفي حال عدم وجودها يذكر في طلبه المواقع والحدود والحصص والشوع الشرعي والقانوني للعقار أو الحقوق التي يدعي بها.

ب- يجوز لأقارب أصحاب الحقوق ومشكلة الناس، والوصول إلى نتيجة مُرضية في المدى القريب.
وتلخص الطالب التي رفعها المتضررون إلى محافظة دمشق بما يلي:

• إلغاء المرسوم "66" بالكامل واعتباره

باطلاً قانونياً وغير شرعي.

إلغاء كل عمليات البيع بالزاد العلني وإعادة العقرات إلى أصحابها الأصليين.
• إلغاء تخصيص المقاسم التي حصل عليها رجال الأعمال الموالمون للنظام وعادتها للمالكين الحقيقيين.
• محاكمة كل من شارك في سرقة الأراضي والحقوق، من مسؤولين ورجال أعمال وسماسرة.
• تجريد المتجنّعين من جميع أملاكهم المنقولة وغير المنقولة، بما في ذلك الاستثمارات والعقرات التي حصلوا عليها بطرق غير مشروعة.

• محاسبة محافظة دمشق ومديريتها التنفيذية على كل التجاوزات القانونية والانتهاكات التي ارتكبت بحق السكان.
• تعويض المتضررين بعدالة عن كل الأضرار المادية والاجتماعية والنفسية التي لحقت بهم.

• إعادة المهجرين قسراً إلى أراضيهم، مع توفير بدائل سكنية لهم حتى إعادة الإعمار.
• وقف أي مشاريع مشابهة وإلزام السلطات الجديدة بحماية الملكيات الخاصة.

المادة "3" من المرسوم "66"

تؤلف الأملاك الداخلة ضمن المنطقة التنظيمية ملكاً شائعاً مشتركاً بين أصحاب الحقوق فيها بحصص تعادل القيمة المقررة للملكية كل منهم أو الحق العيني الذي يملكه.

تعويض غير عادل

"لم يتكف النظام السابق بتهجيرنا من موارثنا، تحت سيطرة السلاح، بل تابع ممارساته باغتصاب حقوق ملكيتنا لها المؤيدة لحقوقه أو صور عنها "إن وجدت"، وفي حال عدم وجودها

يذكر في طلبه المواقع والحدود والحصص والشوع الشرعي والقانوني للعقار أو الحقوق التي يدعي بها.

ب- يجوز لأقارب أصحاب الحقوق ومشكلة الناس، والوصول إلى نتيجة مُرضية في المدى القريب.
وتلخص الطالب التي رفعها المتضررون إلى محافظة دمشق بما يلي:

• إلغاء المرسوم "66" بالكامل واعتباره

باطلاً قانونياً وغير شرعي.

إلغاء كل عمليات البيع بالزاد العلني وإعادة العقرات إلى أصحابها الأصليين.

• إلغاء تخصيص المقاسم التي حصل عليها رجال الأعمال الموالمون للنظام وعادتها للمالكين الحقيقيين.
• محاكمة كل من شارك في سرقة الأراضي والحقوق، من مسؤولين ورجال أعمال وسماسرة.
• تجريد المتجنّعين من جميع أملاكهم المنقولة وغير المنقولة، بما في ذلك الاستثمارات والعقرات التي حصلوا عليها بطرق غير مشروعة.
• محاسبة محافظة دمشق ومديريتها التنفيذية على كل التجاوزات القانونية والانتهاكات التي ارتكبت بحق السكان.
• تعويض المتضررين بعدالة عن كل الأضرار المادية والاجتماعية والنفسية التي لحقت بهم.

المادة "10" من المرسوم "66"

تراعي اللجنة في تقدير قيمة العقارات الداخلة في المنطقة التنظيمية أن يكون التعويض معادلاً للقيمة الحقيقية قبل تاريخ صدور هذا المرسوم التشريعي مباشرة، وأن يسقط من الحساب القيمة الاسمية للسهم الواحد بمبلغ ليرة سورية واحدة.

المادة "7" من المرسوم "66"
تقدّر قيمة عقارات المنطقة وفق وضعها الراهن بما عليها من مبان وإنشاءات وأشجار وزراعات والحقوق العينية والحقوق المدعى بها، وبتقدير عادل يراعي القيمة الحقيقية والأسس المنصوص عليها في المادة "10" من هذا المرسوم التشريعي من قبل لجنة يشكّلها المحافظ من:
قاضٍ مجربتة مستشارٍ يسميه وزير العدل رئيساً.
خبيرين اثنين في التقييم العقاري يسميهم وزير الإسكان والتنمية العمرانية عضوين.
خبيرين اثنين يمثّلان الملاك وهما عضوان.

يعتقد محمد أن النظام السابق عمل على معاينة أهالي المناطق التي تارت ضده، من خلال الاستيلاء على أملاكهم وتهجيرهم بشكل قسري منها، وتجلي ذلك من خلال المواد "3،12،22" مواد ضمن المرسوم منها.

عنب بلدي - السنة الرابعة عشرة - العدد 683 - الأحد 23 آذار / مارس 2025

عنب بلدي - السنة الرابعة عشرة - العدد 683 - الأحد 23 آذار / مارس 2025



عمليات البناء في مشروع "ماروتا سيتي"، تستمر بعد سقوط النظام - 15 كانون الثاني 2024 تنظيم شرقى الصورة / فيس بولنا

سكن بديل.. مطاطة ورسوم مرتفعة

لم يحصل معظم المتضررين الذين هدمت منازلهم على سكن بديل في الوقت المحدد ضمن مواد المرسوم، وتمت مطاطتهم سنوات، ووضعهم ضمن قوائم انتظار طويلة، إضافة إلى المالك فقد السيطرة على أرضه، بحسب تعبيرهم.

كما تم تضيمن هذه الحصص بأقل بكثير من قيمتها الحقيقية، وفق طرق مجحفة وغير عادلة، بحسب الأهالي، الذي اضطر بعضهم لبيع حقوقهم بثمن بخس تحت الضغط الاقتصادي والتهديدات الأمنية.

الفقرة "و" من المادة "21" من المرسوم "66"

تصدر الحصص للمالكين بما يعادل القيمة الاسمية للسهم الواحد بمبلغ ليرة سورية واحدة.

ولم يضمن الرسوم حق الملكية الذي نص عليه دستور سوريا 2012، أو حتى تعويضهم العادل بل وضعهم أمام خيارات محددة تعوق التصرف بملكيتهم بحرية.

ححص سهوية بثمن زهيد

تحول مالكو العقارات في المناطق التي شملها المرسوم "66" من أصحاب حقوق عينية إلى حملة حصص سهوية على الشروع في المنطقة التنظيمية.

المادة "21" من المرسوم "66"

يتم تقدير قيم المقاسم التنظيمية وتوزيعها بحصص سهوية على الشيوخ بين أصحاب الحقوق في المنطقة التنظيمية من قبل لجنة تشكل بقرار من محافظ دمشق.

ويرى الأهالي المتضررون، ممن قابلتهم عنب بلدي، أن التعويض عبر الأسهم

وكان وزير الإسكان أصدر القرار رقم "112" عام 2015، المتعلق بأسس تخصيص المساكن البديلة وتحديد المستحقين، والذي اشترط أن يكون المستحق شاعلاً أخيراً للمسكن، وأن تكون الدار المنذر بهدمها قائمة وفيها إشغال قبل صدور المرسوم "66".

وأكتفت البيانات بتحديد الفئة ومساحة المسكن لكل مستحق منهم، وقيمة الدفعة التقدية الأولى التي يجب عليهم دفعها عند تسجيل الاكتاب، والقسط الشهري الذي يجب عليهم دفعه بعد ذلك، ولكل فئة مساحة للمسكن المكتتب عليه، مثلاً مساحة المسكن من الفئة "أ" هي 120 متراً مربعا، والفئة "ب" 115 متراً مربعا، والفئة "ج" 110 متراً مربعة، والفئة "ف" 40 متراً مربعا.

وبلغت الدفعة الأولى المطلوبة من المستحقين للسكن البديل 55 ألف ليرة سورية عن كل متر مربع، في حين تبلغ قيمة القسط الشهري 275 ليرة عن كل متر مربع، لتتراوح بذلك قيمة الدفعة الأولى ما بين 2.2 و8 ملايين ليرة، والقسط الشهري ما بين 11 و33 ألف ليرة.

وبلغت الدفعة الأولى المطلوبة من المستحقين للسكن البديل 55 ألف ليرة سورية عن كل متر مربع، في حين تبلغ قيمة القسط الشهري 275 ليرة عن كل متر مربع، لتتراوح بذلك قيمة الدفعة الأولى ما بين 2.2 و8 ملايين ليرة، والقسط الشهري ما بين 11 و33 ألف ليرة.

"باسيليا سيتي".. مسمرة وتأخر في التفيذ

أوضح متضررون من سكان منطقة مشروع "باسيليا سيتي" لعنب بلدي، أن المشروع ما زال على السورق، ولم يتم البدء بتنفيذه على أرض الواقع. واستغل المتنفذون وأصحاب المحال العقارية والسماسرة حاجة الأهالي لبيع أسهمهم نتيجة ظروفهم الاقتصادية، والتضخم الذي حصل في إيجارات المنازل التي يقطنونها، مقابل بدل الإيجار المقدم لهم من المحافظة، بحسب نبراس حبيش أحد المتضررين. وفي تقرير يعنونان "سوق يبيع دفاتر السكن البديل على فيس بوك"، منتصف 2024، نقلت صحيفة "الوطن" عن مديرة المؤسسة العامة للإسكان، راما الظاهر، أن المؤسسة "خلقي مسؤوليتها" عن أي عمليات مسمرة ومتاجرة يمارسها بعض الأشخاص، باعتبار أن السكن البديل بيئة خصبة للسماسرة للمتاجرة باستحقاق التخصيصين وأصحاب الدفاتر، ربما لعدم قدرتهم على تسديد مبلغ التخصيص، ما يُنشِط حركة البيع والشراء في العقارات. وقالت الظاهر، إن المؤسسة غير معنية أيضاً بكل المعلومات الواردة في إعلانات البيع على مواقع التواصل الاجتماعي، وهو أمر ليس ضمن المسكن التي يهدهد المؤسسة، إنما تقتصر مسؤوليتها على إدارة المشروع وتابع المنسق أن المتضررين حاولوا إيصال الصوت عبر الصحافة والمنظمات الحقوقية، مع توثيق حالات المصادرة القسرية والانتهاكات القانونية التي راقت تنفيذ المرسوم.

وأكد المنسق لعنب بلدي، أنهم لم يكتفوا بالإجراءات القانونية، بل خرجت مظاهرات ووقفات احتجاجية، في المناطق المتضررة، للمطالبة بإيقاف الهدم وإعادة النظر في القرار. قوبلت هذه الاحتجاجات بالمزيد من التمع والاعتقالات، بسبب تدخل الجهات الأمنية، في محاولة لإسكات أصوات أي معارض، وتم تفتيق التهم ضد أصحاب الحقوق القانونية، مثل "التحريض ضد الدولة" أو "الإضرار بالصلحة العامة".

وتابع المنسق أن المتضررين حاولوا إيصال الصوت عبر الصحافة والمنظمات الحقوقية، مع توثيق حالات المصادرة القسرية والانتهاكات القانونية التي راقت تنفيذ المرسوم.

وأكد المنسق لعنب بلدي، أنهم لم يكتفوا بالإجراءات القانونية، بل خرجت مظاهرات ووقفات احتجاجية، في المناطق المتضررة، للمطالبة بإيقاف الهدم وإعادة النظر في القرار. قوبلت هذه الاحتجاجات بالمزيد من التمتع والاعتقالات، بسبب تدخل الجهات الأمنية، في محاولة لإسكات أصوات أي معارض، وتم تفتيق التهم ضد أصحاب الحقوق القانونية، مثل "التحريض ضد الدولة" أو "الإضرار بالصلحة العامة".

وتابع المنسق أن المتضررين حاولوا إيصال الصوت عبر الصحافة والمنظمات الحقوقية، مع توثيق حالات المصادرة القسرية والانتهاكات القانونية التي راقت تنفيذ المرسوم.

وأكد المنسق لعنب بلدي، أنهم لم يكتفوا بالإجراءات القانونية، بل خرجت مظاهرات ووقفات احتجاجية، في المناطق المتضررة، للمطالبة بإيقاف الهدم وإعادة النظر في القرار. قوبلت هذه الاحتجاجات بالمزيد من التمتع والاعتقالات، بسبب تدخل الجهات الأمنية، في محاولة لإسكات أصوات أي معارض، وتم تفتيق التهم ضد أصحاب الحقوق القانونية، مثل "التحريض ضد الدولة" أو "الإضرار بالصلحة العامة".

وتابع المنسق أن المتضررين حاولوا إيصال الصوت عبر الصحافة والمنظمات الحقوقية، مع توثيق حالات المصادرة القسرية والانتهاكات القانونية التي راقت تنفيذ المرسوم.

العقارية، أو عبر أفراد يمارسون نشاطهم على مواقع التواصل الاجتماعي من دون ترخيص، و"قد تكون من خارج البلد أصلاً وتهدف إلى إثارة الريبة فقط ورفع الأسعار".

وأعلنت مديرية تنفيذ المرسوم التشريعي رقم "66"، التابعة لمحافظة دمشق، أنها تسلمت نحو 47438 سند ملكية للأسهم التنظيمية للمالكين في "باسيليا سيتي" في 8 من أيلول 2024، من أصل 93829 مالكا.

ودعا مدير المديرية، المهندس رياض دياب، وقتها، بقية المالكين إلى مراجعة المديرية لاستكمال الثبوتيات اللازمة، لإصدار السندات وتسليمها لهم "ما سيمسح بفتح باب التداول بأقرب وقت".

اعتراض واحتجاجات سابقة

قبل سقوط النظام، تقدم العديد من الأهالي المتضررين باعتراضات رسمية أمام اللجان المختصة، للتعبير بشكل واضح وصریح عن موقفهم الراض للمرسوم "66"، ولوقوف عمليات الهدم الجائرة، أو تعويضهم بشكل عادل ليتمكنوا من استئجار منازل بديلة لهم، بحسب ما صرح به المنسق والمسؤول عن مجموعة "مطالب أصحاب أرض ماروتا وباسيليا".

المادة "14" من المرسوم "66"

تشكل لدى محافظة دمشق وخلال شهر واحد من تاريخ انتهاء المدد المحددة في المادة "6" لتقديم الاعاء بالملكية أو الحقوق العينية لجنة أو أكثر ذات اختصاص قضائي تختص بالنظر في جميع الاعتراضات والادعاءات بالملكية أو بالثناغات العينية على العقارات الداخلة في المنطقة التنظيمية، وتحال إليها جميع الدعاوى المماثلة المتعلقة بالمنطقة القائمة أمام المحاكم التي لم يبت فيها بحكم مبرم.

وأكد المنسق لعنب بلدي، أنهم لم يكتفوا بالإجراءات القانونية، بل خرجت مظاهرات ووقفات احتجاجية، في المناطق المتضررة، للمطالبة بإيقاف الهدم وإعادة النظر في القرار. قوبلت هذه الاحتجاجات بالمزيد من التمتع والاعتقالات، بسبب تدخل الجهات الأمنية، في محاولة لإسكات أصوات أي معارض، وتم تفتيق التهم ضد أصحاب الحقوق القانونية، مثل "التحريض ضد الدولة" أو "الإضرار بالصلحة العامة".

وتابع المنسق أن المتضررين حاولوا إيصال الصوت عبر الصحافة والمنظمات الحقوقية، مع توثيق حالات المصادرة القسرية والانتهاكات القانونية التي راقت تنفيذ المرسوم.

وأكد المنسق لعنب بلدي، أنهم لم يكتفوا بالإجراءات القانونية، بل خرجت مظاهرات ووقفات احتجاجية، في المناطق المتضررة، للمطالبة بإيقاف الهدم وإعادة النظر في القرار. قوبلت هذه الاحتجاجات بالمزيد من التمتع والاعتقالات، بسبب تدخل الجهات الأمنية، في محاولة لإسكات أصوات أي معارض، وتم تفتيق التهم ضد أصحاب الحقوق القانونية، مثل "التحريض ضد الدولة" أو "الإضرار بالصلحة العامة".

وتابع المنسق أن المتضررين حاولوا إيصال الصوت عبر الصحافة والمنظمات الحقوقية، مع توثيق حالات المصادرة القسرية والانتهاكات القانونية التي راقت تنفيذ المرسوم.

وأكد المنسق لعنب بلدي، أنهم لم يكتفوا بالإجراءات القانونية، بل خرجت مظاهرات ووقفات احتجاجية، في المناطق المتضررة، للمطالبة بإيقاف الهدم وإعادة النظر في القرار. قوبلت هذه الاحتجاجات بالمزيد من التمتع والاعتقالات، بسبب تدخل الجهات الأمنية، في محاولة لإسكات أصوات أي معارض، وتم تفتيق التهم ضد أصحاب الحقوق القانونية، مثل "التحريض ضد الدولة" أو "الإضرار بالصلحة العامة".

وتابع المنسق أن المتضررين حاولوا إيصال الصوت عبر الصحافة والمنظمات الحقوقية، مع توثيق حالات المصادرة القسرية والانتهاكات القانونية التي راقت تنفيذ المرسوم.

رأيان قانونيان متناقضان

ريم جولة

مذكورة في القانون المدني

طبيعة المشروع "66" تشير إلى أنه لا منفعة عامة في استملاك الأراضي، وهذا يعني إمكانية استعادة أصحاب الحقوق والملكيات للملكياتهم.

تشير القوانين إلى عدم قدرة أصحاب العقارات أو الأراضي المستملكة على استرداد ملكياتهم إذا كانت المشاريع القائمة عليها أو المستملكة لأجلها ذات نفع عام، مثل فتح طرق جديدة، أو إنشاء حدائق عامة، أو دور للعبادة أو مرافئ وسكك حديدية أو مستشفيات أو مدارس وجامعات، حسب قانون الاستملاك رقم "20" لعام 1974.

وتابعت الدكتورّة دولة أنه وفقاً للقانون المذكور، فإن المرسوم "66" لا يتضمن الحد الأدنى المطلوب للاستملاك من جهة، وكذلك حماية حقوق المالكين، بل على العكس من ذلك، استخدم كأداة لنزع الملكية وحرمان الناس من حقوقهم.

وعلى الرغم من تبرير ذلك بأن الغاية هي تنظيم مناطق السكن العشوائي والمخالفات وإعادة إعمار تلك المناطق وتجميل المدينة، فإن المرسوم "66" يشكل تعسفاً في استعمال الحق، وإثراء بلا سبب من قبل الجهة التي أصدرته، والسلطة التنفيذية ممثلة بالحكومة التابعة للنظام السابق. وفقاً لهذه المعطيات، فإن إعادة النظر بالقانون "66" وإنصاف المالكين أو إعادة تقييم ممتلكاتهم، أمر ممكن قانونياً، لكنه يتطلب تشكيل لجان قانونية لإعادة الحقوق أو إجراء تسويات عادلة.

أحداث الساحل تكبح اندفاعة الأوروبيين

”بروكسل 9“..

تعهدات لا تسرد الفجوة



تجمعت المدة في مؤتمر بروكسل، 5.8 يوليو 2017 في سوريا ودول الجوار (17 أفر 2025 بورتز)

عنب بلدي - جنى العيسى

بقيمة تعهدات أقل بنسبة تقارب 29%، اختتم مؤتمر المنحين الدوليين بشأن سوريا الذي ينظمه الاتحاد الأوروبي اجتماعه السنوي في العاصمة البلجيكية، بروكسل، لكنه وللمرة الأولى حظي بممثل سوري بناء على دعوة رسمية لوزارة الخارجية السورية.

لاقت قيمة التعهدات المالية التي قدمتها

الدول المانحة في المؤتمر الذي عقد في 17 من آذار الحالي، عدم قبول

أحد جزءًا قليلاً من احتياجات البلاد، خاصة في ظل التخيرات التي فرضها سقوط النظام الخلعو، وأولوية الحاجة إلى إعادة الإعمار بدلا من الاكتفاء

بالمساعدات الإغاثية والإنسانية المؤقتة. من الناحية السياسية، بدا موقف

الاتحاد الأوروبي إيجابياً تجاه الحكومة السورية، لكنه مشروط وحذر، فعلى

سبيل المثال، لم يتم التطرق بشكل شفاف وواضح إلى أن أموال هذه المساعدات ستعطي للحكومة بشكل مباشر كما لم يتم إيداء القابلية لإزالة العقوبات الأوروبية المفروضة على سوريا بسبب انتهاكات مارسها النظام

”الإنقاذ الدولية” تحذر:

تعهدات ”بروكسل“ لا تكفي

حذرت لجنة ”الإنقاذ الدولية“ من أن قيمة التعهدات التي أعلنتها الدول المانحة ضمن مؤتمر ”بروكسل 9“ والتي انخفضت بنسبة 29% عن تعهدات العام الماضي، لن تكفي لسد

بلدي مع المكتب الصحفي لبعثة الاتحاد الأوروبي إلى سوريا. إلا أنها لم تنلق رداً حتى ساعة تحرير التقرير.

في سياق متصل، نقلت صحيفة ”الشرق الأوسط“ عن وزير الخارجية الإسباني، خوسيه مانويل أباريس، قوله إن الاتحاد الأوروبي سيقدّم النسبة الكبرى من تعهداته في مؤتمر ”بروكسل 9“ على شكل مساعدات عينية عبر الوكالات الدولية ومنظمات إنسانية، وليس عبر الحكومة الانتقالية مباشرة.

أربع أولويات رئيسة

التعهدات المطروحة في مؤتمر ”بروكسل 9“ في حال إتمام دفعها بالكامل، وهو ما لا يحدث كل عام، لا تكفي حاجة البلاد، وفق ما أكده الباحث في الاقتصاد السياسي جوزيف ضاهر، لعنب بلدي.

تتراوح تكلفة إعادة الإعمار في سوريا بين 250 و400 مليار دولار، ولا يزال أكثر من نصف السكان السوريين نازحين داخل البلاد وخارجها، ويعيش 90% من السكان تحت خط الفقر، ويعتمد 16.7 مليون شخص، أي ثلاثة من كل أربعة أشخاص في سوريا، على المساعدات الإنسانية بحلول عام 2024، وفقاً لأرقام صادرة من الأمم المتحدة. في هذا السياق، اعتبر جوزيف ضاهر، أن أي فاعل سياسي يخلف نظام الأسد يواجه مهمة جسيمة، في حين أن احتياجات السكان والبلاد تستمر في التزايد.

”

بالإضافة إلى المشكلات الهيكلية الاقتصادية للبلاد والعقوبات، فإن إجراءات التشفيف لإنهاء الدعم وتسريح موظفي الدولة للسلطة الحاكمة الجديدة تزيد من تكلفة حياة السكان واحتياجاتهم.

جوزيف ضاهر باحث في الاقتصاد السياسي

في ظل انخفاض قيمة التعهدات مقارنة بمؤتمر ”بروكسل 8“، يرى ضاهر أن الأولوية في سوريا من الناحية الاقتصادية يمكن اختصارها بأربعة محددات رئيسة تتمثل بـ:

- زيادة تحويل المساعدات الطارئة إلى مساعدات إعادة الإعمار.
- رفع العقوبات المفروضة على البلاد وتنشيط الاقتصاد.
- إعادة بناء البنى التحتية للبلاد، وخاصة موارد الكهرباء والمطاقة، وشبكات النقل، ومؤسسات الصحة والتعليم.
- الاستثمار في القطاعات الإنتاجية للاقتصاد، وخاصة الصناعة والزراعة، ودعم الإنتاج الوطني.

تكلفة التقاسم أعلى من تكلفة

الاحتياجات

عقب إعلان قيمة التعهدات في ”بروكسل 9“، حذرت ”لجنة الإنقاذ الدولية“ من أن التعهدات التي انخفضت بنسبة 29% عن تعهدات العام الماضي، لن تكفي لسد فجوة التمويل المتزايدة التي لا تزال تعوق الاستجابة الإنسانية

بشدة، موضحة أن قيمة هذه التعهدات لن تكفي لدعم السوريين في التعافي وإعادة الإعمار بعد عقود من الدمار. بدورها، دعت الأمم المتحدة الدول المانحة إلى عدم التقاسم في دعم سوريا لأن تكلفة التقاسم أكبر من تكلفة الدعم، وقال منسق الأمم المتحدة المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في سوريا، آدم عبد المولى، في مؤتمر صحفي عبر الإنترنت، في 20 من آذار الحالي، إن تكلفة التقاسم ”أعلى بكثير من تلبية الاحتياجات الفورية ومتوسطة الأجل للشعب السوري“.

وأضاف عبد المولى أن سوريا تقف عند ”نقطة تحول“ مع بداية عهد جديد من ”الأمل في السلام والأمن“، محذراً مما خلفته الأعمال العسكرية على مدار 14 عاماً، إذ يحتاج اليوم 16.5 مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية في سوريا.

”تحت المجهر“

قبيل مؤتمر ”بروكسل“ مع وزير الخارجية السوري، أسعد الشيباني، شدد الوزراء على أن الاتحاد عزم على مساعدة النظام الجديد ”بشرط“ أن تساعدنا الحكومة الانتقالية بأفعالها وخطواتها العملية وتدابيرها الملموسة لاحترام جميع الأقليات وحمايتها، وإرساء أطر تشريعية واضحة تضمن احترام الحريات الأساسية، خاصة حقوق المرأة“.

ورغم التوقعات الإيجابية التي كانت تنتظر ”بروكسل 9“ من الناحية السياسية، يرى البعض أن التطورات الأمنية الأخيرة في الساحل السوري، دفعت الاتحاد الأوروبي إلى ”وضع النظام السوري الجديد تحت المجهر“، كما قالت رئيسة المفوضية، أورسولا فون دير لاين، أمام مجلس وزراء الخارجية، ومراقبة الإجراءات التي اتخذها قبل الإقدام على أي خطوة في اتجاه تقديم المزيد من المساعدات ورفع العقوبات الاقتصادية.

الباحث السياسي في مركز ”أبعاد للدراسات“ فeras فحام، قال لعنب بلدي، إن استمرار العقوبات الأمريكية سيقبى عائقًا لطرح مشاريع إعادة إعمار حقيقية من طرف الأوروبيين، لأن أوروبا لا تريد المزيد من التوتّر مع خشية الأمريكيّين ثبر للاتحاد الأوروبي، وفق فحام، عدم تبني سياسة دعم المعدلة لتقوم بدورها في إنقاذ على بعض مشاريع إعادة التعافي المبكر.

تقليقًا على الحذر الأوروبي ووسط عدم الاتفاق الكامل مع حكومة دمشق، أشار فحام إلى وجود مطالب سياسية ضمن الاتحاد الأوروبي، تتعلق بضمأن عدم استمرار استخدام روسيا الشواطئ والأجزاء السورية وجودها في منطقة حوض البحر المتوسط على اعتباره ”تهديداً للأمن القومي الأوروبي“.

من هذا المنطلق، يريد الاتحاد الأوروبي التأكيد إلى أي مدى سيكون هناك إعادة تقييم للعلاقات بين دمشق وموسكو.

يتوقع الباحث فحام أن يكون هناك توجه أوروبي إلى المزيد من تقليص العقوبات، إلا أن الموقف الأمريكي ومدى استعداد أمريكا لتقليص العقوبات التي تفرضها على سوريا سيكون مؤثراً بشكل كبير في هذا السياق.

في التعافي وإعادة الإعمار بعد عقود من الدمار.

مديرة مكتب "لجنة الإنقاذ الدولية" قالت في بيان لها، في 18 من آذار الحالي، إن قيمة هذه التعهدات لن تكفي لدعم السوريين

عنب بلدي - السنة الرابعة عشرة - العدد 683 - الأحد 23 آذار / مارس 2025

ثروة مليارية ومهتمون كثر

الصراع على

الفوسفات السوري

بانتظار مصير العقد الروسي

عنب بلدي - عمر علاء الدين

تلحن وزارة النفط في حكومة دمشق المؤقتة بشكل متكرر عن مناقصات للاستثمار في قطاع الفوسفات، الذي يمثل ثروة سورية تصل احتياطياتها في أغلب التقديرات إلى 1.8 مليار طن. وفي 12 من شباط الماضي، أعلنت وزارة النفط السورية عن مزايده لبيع 175 ألف طن فوسفات رطب من مناجم الفوسفات بدمر.

وتبدي دول كثيرة اهتمامها بالفوسفات السوري، فيما سيطرت روسيا عبر عقود مع النظام السابق على جزء كبير من هذا القطاع، فما واقع هذه الثروة، وأين تذهب اليوم، وكيف يمكن أن تسهم في دعم الاقتصاد الوطني.

قصة الفوسفات في سوريا

حتى العام 2011، كانت سوريا تحتل المرتبة الخامسة عالمياً على قائمة الدول المصدرة للفوسفات.

ويعد الفوسفات في المرتبة الثانية من حيث الأهمية، بعد النفط والغاز، وفقاً لورقة بحثية نُشرت في مجلة جامعة "دمشق"، تحدثت عن التنمية الفوسفات السورية وتطورت في التنمية الاقتصادية".

وعلى الرغم من التطور الذي حصل في عمليات الاستكشاف والإنتاج، فإنه ما زال دون المستوى المطلوب من حيث الدراسات والاستكشاف والإنتاج والتصنيع للتعويض عن الخسائر التي لحقت به نتيجة لوقفة الإنتاجية، وتوزع خام الفوسفات في سوريا على المناطق التالية:

- السلسلة التدمرية (خديفيس والشرقية والرخيم).
- منطقة الحماد (الجيففة والثلاثاوات والسيجري والحباري).
- المنطقة الساحلية (عين ليلون ورويتز) وعن ثلاثة رجال أعمال الثروة المعدنية يمكن أن تدعم الاقتصاد السوري، من خلال توجيه جزء من العائدات إلى البنية التحتية، والاستثمار في قطاع التصنيع المحلي، عبر إقامة مصانع الأسمدة والمركبات الكيماوية، وأكد ضرورة تأسيس صندوق سيادي

المخصص لسوريا موضع ترحيب، إلا أن التعهدات المعلنة أقل بكثير من المبلغ اللازم لتلبية الاحتياجات الإنسانية الهائلة الناجمة عن 14 عاماً من الصراع والدمار.

صحيفة "الشرق الأوسط" السعودية، نقلت عن مصدر دبلوماسي روسي،

أن شركة "ستروي ترانس غاز" شركة خاصة وليست حكومية، وأصولها مقسمة بالتساوي بين شركاء روس وسوريين، وبذلك، يمتلك الجانب الروسي 50% من أسهمها، بينما تمتلك الـ50% الأخرى واحدة من شركات "مجموعة القاطرجي" المقربة من النظام السابق.

وأضاف المصدر أن "الإجراء الذي اتخذته القيادة السورية المؤقتة حتمي، وهو سوف ينسحب على كل المشاريع في سوريا التي تم إبرام عقود بشأنها تحت غطاء أنها مشاريع بين الحكومتين السورية (السابقة) والروسية، لكن في الحقيقة تم ترتيبها عن طريق شركات خاصة ورؤوس أموال لغربيين من عائلة الأسد".

ويرى المصدر الدبلوماسي الروسي، أن بلاده ليس لديها أي مخاوف على مستقبل الاتفاقيات والمشاريع الروسية- السورية المشتركة في سوريا، وغالبية هذه المشاريع في السنوات الأخيرة مشاريع خاصة، والسيوريون هم من يجب أن يحرصوا ومصيرها.

للموارد المعدنية، بحيث يتم استثمار

جزء من الأرباح في مشاريع تنموية مستدامة للأجيال القادمة.

من يستثمر اليوم

في آذار من العام 2017، وقَّع النظام عقداً مع شركة "ستروي ترانس غاز" تقترن بمليارات الدولارات سنوياً. كما يمكن أن يعزز الاستغلال الصحيح لثروة الفوسفات لاسلأس الإنتاج المحلية عبر تطوير الصناعات التحويلية مثل الأسمدة الفوسفاتية.

وخلال حديثه لعنب بلدي، اعتبر محيي الدين أن على أي حكومة تسعى لاستغلال الفوسفات السوري تبني استراتيجية واضحة، تتضمن أولاً تحقيق الأمن والاستقرار والسلام الأهلي لأنه يشمل العامل الأول لعودة الاستثمار. ووضع سياسات استثمارية جاذبة للمستثمرين المحليين والدوليين، عبر تقديم حوافز وضمانات استثمارية، إضافة إلى بناء شراكات استراتيجية مع شركات عالمية متخصصة في التعدين والتصنيع.

كما يرى محيي الدين ضرورة صياغة إطار قانوني وتنظيمي شفاف لقطاع الفوسفات لضمان الاستثمار المستدام ومعن الفساد، وإعادة تأهيل البنية التحتية اللازمة لاستخراج ونقل وتصنيع الفوسفات.

وطالب محيي الدين بإنشاء مصانع تحويلية للأسمدة الفوسفاتية، بدلاً من الاكتفاء بتصديره كمواد خام، ما يضاف للعائدات التابعة للنظام السابق، برأي الخبير الاقتصادي، فإن الأفضل اقتصادياً هو تحويل الفوسفات الخام محلياً إلى أسمدة فوسفاتية ومنتجات كيماوية، بحيث يحقق قيمة مضافة أكبر ويوفر فرص عمل محلية.

لكنه أوضح أن إمكانية حلِّنا هو تصديره كمواد خام، نظراً إلى ضعف البنية التحتية في مصانع التحويل والتكرير بعد سنوات الحرب، بينما على المدى البعيد، يعد الاستثمار في التصنيع هو الخيار الاستراتيجي الأفضل.

محيي الدين يرى أن عوائد قطاع الثروة المعدنية يمكن أن تدعم الاقتصاد السوري، من خلال توجيه جزء من العائدات إلى البنية التحتية، والاستثمار في قطاع التصنيع المحلي، عبر إقامة مصانع الأسمدة والمركبات الكيماوية، وأكد ضرورة تأسيس صندوق سيادي

المخصص لسوريا موضع ترحيب، إلا أن التعهدات المعلنة أقل بكثير من المبلغ اللازم لتلبية الاحتياجات الإنسانية الهائلة الناجمة عن 14 عاماً من الصراع والدمار.

وسط بلوغ الاحتياجات الإنسانية مستويات قياسية، واستمرار التوجُّس الشديد في مستقبل سوريا، توحض الوكالات الأمريكية، ومنها "لجنة الإنقاذ الدولية"، تحدياً يتمثل

إيران خارج اللعبة

بالنسبة لإيران، فإن ندرة مواردها من اليورانيوم وقلة جودتها، تجربانها على الاعتماد على مصادر خارجية للحصول على اليورانيوم الطبيعي والمعالج، واحتياطيات إيران من اليورانيوم لن تكفي بأي حال لتغطية برنامجها النووي المزمع، بحسب تقرير نشره معهد "كارنجي" و"اتحاد العلماء الأمريكيين"، في عام 2013.

لكن في النهاية أهدت الاستثمارات في الفوسفات السوري لصحة روسيا بدلا

من إيران. ويرى الباحث سقراط العلو أن هذا العزل الإيراني عن محور الثروات السورية في البداية ليس ناجماً فقط عن مطامع موسكو الاقتصادية، وإنما كان جزءاً من التفاهات الأمريكية- الروسية عقب اجتماع هامبورج بين الرئيسين، الأمريكي دونالد ترامب، والروسي فلاديمير بوتين.

وأفضت تلك التفاهات إلى فتح الطريق أمام قوات النظام المدعومة من موسكو وطهران للسيطرة على البادية وصولاً إلى دير الزور، بعد انتهاء العمليات العسكرية ووضوح خرائط النفوذ والسيطرة بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا في البادية السورية ودير الزور (مكامن الثروة الباطنية السورية).

المستثمرون المحتملون

على رأس الدول المهتمة بالفوسفات السوري دول الخليج العربي التي ترغب حالياً بتوسيع استثماراتها في سوريا، وفق الخبير الاقتصادي رازي محيي الدين.

ويرى الخبير أن الصين أيضاً لديها اهتمام بالوارد الطبيعية السورية ضمن استراتيجيةها في الشرق الأوسط، إضافة إلى تركيا التي تسعى للاستفادة من المعادن السورية، والدول الأوروبية والهند يمكن أن تكون مهتمة إذا توفرت مناح استثماري مناسب.

ويعتقد رازي محيي الدين أن الفوسفات السوري يمكن أن يكون ورقة قوة، إذا تم استغلاله بحكمة، ويمكن أن يمنح سوريا مكانة استراتيجية في سوق الأسمدة العالمية، وأن يكون مصدراً رئيساً للعلمة الصعبة، كما يمثل ورقة تفاوضية مع الدول الكبرى التي تحتاج إلى الفوسفات واليورانيوم.

ويمكن استخدام ورقة الفوسفات في الشراكات الدولية كوسيلة لجذب الاستثمارات وتخفيف العزلة الاقتصادية.

يعزز استحوذها على المصادر المحتملة لليورانيوم في موقعها التنافسي، كمنتج عالمي لهذه السلعة الشادرة عالمياً، والتي تدر تجارتها مليارات الدولارات سنوياً، وفقاً للباحث السوري.

لكن ذلك، بحسب محيي الدين، يعتمد على وجود حكومة تشاكرية قائمة على الكفاءة، وبناء نظام إدارة شفافة

واستراتيجية استثمارية محكمة لضمان عدم استغلالها من قبل جهات خارجية دون تحقيق الفائدة القصوى لسوريا وشعبها.



ما لم يكثف المانحون احتياجات التمويل بشكل كبير، سيستمر تفاقم الوضع وسيدفع ملايين السوريين ثمن ذلك، بحسب تصريح مديرة مكتب اللجنة في سوريا.

تتاح للمجتمع الدولي فرصة ذهبية لإظهار قيادة إنسانية حقيقية في سوريا، باتخاذ قرارات شجاعة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لإحداث تحسينات واسعة النطاق.

انطباعات.. نادٍ مغلق يدير الإعلام في سوريا

علي عيد



لا أدري إن كان مناسباً الحديث اليوم عن التشاركية في إدارة النشاط الصحفي في سوريا الجديدة، من باب أن ما يجري هو نهج متعمد في مرحلة إدارة الرئيس أحمد الشرع، أم حالة طبيعية تحصل في الدول التي تشهد هذا النوع من الانتقال التاريخي بين مرحلتين متضادتين سياسياً وفكرياً وحتى عقائدياً.

كما يخطر لي، كانطباع شخصي، أن ما يحصل هو مشهد "سريالي" تتسبب فيه خلطة إدارية غير مفهومة، علاقة العهد الجديد فيها جزئية والباقي هو اجتهادات حسبما أتفق.

وإذ يجري الاعتماد بشكل رئيس على كوادر رافقت حكومة "الإنقاذ" أو كانت حولها جغرافياً حتى تاريخ 8 من كانون الأول 2024، فإن هذا ليس مناسبة للانتقال من أحد ولا المكان القادم منه، بل باب نقاش علينا أن نفتحه مبكراً، كي لا تتراكم أخطاء أو انطباعات سلبية ثم تصعب مداواتها، وكذلك لكي تعرف الصحافة على أي

أرض تقف، والصحفيون من أي ماء يشربون. عبرت مراراً عن سعادتني وزملاءي كثير بأخلاق تلك الكوادر الإدارية، وتعزتت قناعتنا بأنهم مجنون ومخلصون لعملهم، مع ما نرصد من شهادات من زملاء في الإعلام السوري المنفي سابقاً أو حتى الإعلام العربي وكذلك الغربي.

ودون أن تطغى هذه المشاعر على ما هو مطلوب أساساً في هذه المهمة، تسود اليوم مخاوف من أن هناك ما يشبه "النادي المغلق"، يجري فيه ضم المخلصين حسب "فلتر" يديره عدد قليل من الناس، ثم يجري الفرز داخل النادي بحسب

معايير لا ترتبط بالخبرة، وأن مثل هذا النهج قد يؤثر مستقبلاً في عمل الوزارة والمؤسسات وحتى الحريات العامة، لأنه يؤسس لحالة استقطاب ستسحب على كل ما يتعلق بقطاع الإعلام.

الوظائف الإدارية للصحفي هي "تاج من الشوك"، وذلك لا يلغي أهميتها وضرورة الاهتمام ببناء كوادرها، لأنهم سيؤثرون في مستقبل الرأي والحريات والسلطة الرابعة في البلاد.

أخشى أن جميع الوزارات تشهد أو قد تشهد التباساً في تعيين إدارتها على وجه الخصوص خلال الفترة الحالية، وكأننا في سباق تثبيت أرجل على الأرض، وانتزاع حصص مستحقة، وإن صيغ ذلك فإن حكومة الكفاءات القادمة لن تستطيع التقدم شيئاً واحداً قبل معالجة تشوه الهياكل الإدارية، وأن حرباً من المظلوميات ستشتعل بين الإدارات والحكومة خلال الفترة المقبلة.

بعد نحو شهر من سقوط نظام الأسد، التقيت عدداً لا بأس به من الإداريين القادمين إلى وزارة الإعلام والمؤسسات الصحفية، وسألت بعضهم عن استراتيجيتهم وعن الطريقة التي جرى بناء الهيكل الجديد للإدارة والإداريين في الوزارة.

فتلقيت إجابة من أحدهم بأنه تم جمع كل من له علاقة ببيئة العمل الصحفي في إدلب وريفها، وطلب منهم أن يختاروا وزيراً ليدبر وزارة الإعلام والمؤسسات الصحفية لفترة ثلاثة أشهر.

إداري آخر ذكر أن نقاشات مغلقة تجري حول إلغاء الوزارة، وموضوع الترخيص لإنشاء

السبل وهيأت كل الظروف المناسبة لاستيلاء هذا الطاعون وانتشاره.

اليوم نحن على عتبات شيء مغاير تماماً، نحن على سكة إعادة بناء منظومة الحكم والإدارة في جمهوريتنا الجديدة، وهي بالتأكيد مهمة شاقة وعسيرة، لكننا لا نملك خياراً إلا أن نفعل، فالعمل على تطهير البلاد من هذا الطاعون يجب علينا

ابتداءً بتجفيف المستنقع الذي تسببت فيه كل رذائل الاستبداد، وهو ما يوجب بالضرورة العمل على تفكيك أدوات السلطة وإعادة بنائها بعد وضع الشروط والآليات التي لا تتيح لها فرصة

التغول مجدداً، ومنع تركيز السلطة وأدواتها بيد شخص أو فئة أو مجموعة، بل توزيعها بتوازن دقيق على مختلف مؤسسات الحكم، بما لا يتيح

لواحدة منها الاستئثار بالنفوذ ويسط هيمنتها على أخرى.

والحقيقة أننا كنا نعتقد أن هذا أهم ما يجب أن يحصل خلال المرحلة الانتقالية التي تشبه كثيراً حالة انتقال المريض من غرفة العمليات إلى غرفة العناية المركزة والتي تتضمن مراقبة

المؤشرات الحيوية للمريض وعمما إذا كانت لديه استجابة لآلية العلاج المتبع. لكن مع الأسف هذا لم يحصل، بل على العكس اتخذت خطوات المرحلة الانتقالية سبباً وذريعة لاجترار آليات

تزيد من تركيز السلطة بيد شخص واحد، ومسح دور بقية السلطات إلى درجة تجعل منها ديكوراً مشوهاً وسبباً للتنفيذ، ولزوم ما لا يلزم!

ولم يكن غريباً بطبيعة الحال ذلك الهجوم غير المر من سواد المجتمع على كل من رفع صوته أو شرع قلمه بانتقاد الإعلان الدستوري، الذي كان أبلغ تعبير عن جموح لا يحده حد نحو بناء

منظومة سلطوية تسعى لبناء نمط للحكم وإدارة السلطات بشكل يوحى أنها لن تغامر السلطة أبداً، ولن تسمح حتى بالمشاركة فيها، فالجماعات

المعطوبة بالاستبداد المديد ليس من السهل عليها الخروج من كهف الطغيان لأنها ألقت العتمة والجهل بما يحصل خارج من تطورات، الأمر الذي يشبه حالة الديناصورات التي لم تستطع أن تكيف وتتواءم مع شروط الطبيعة المتغيرة ما أدى إلى انقراضها.

وفي حين أنك تعتقد أنك تسعى لحماية حقوق هؤلاء وتحاول أن تحجب عنهم أي فرصة أو مسعى لإعادة إنتاج الشروط التي حولت حياتهم جحيماً تجددهم يصيبونك ويجلدونك ويخونونك لأنهم يظنون أنك تعبت بمكاسبهم المتخيلة لجرد أنهم تخلصوا من منظومة

سلطوية قاتلة، دون أن ينتبهوا أن ما يحصل الآن هو تكرار لإعادة تصنيع نفس المنتج ولكن بغلاف مختلف.

لسنا واهمين أن التحول الديمقراطي الذي نامله ونشتغل عليه لن يتحقق في اليوم التالي لسقوط نظام برع في تدمير الحياة بكل معانيها وتجلياتها، وأن هذا التحول حتى يحصل يستلزم زمناً وجهداً خارقاً، ليس فقط على مستوى

مخطومات ومؤسسات السلطة البديلة وإنما أيضاً على مستوى مختلف الشرائح والبنى المجتمعية السورية، لمعالجة العطب النفسي الذي نعانيه جميعاً بمستويات مختلفة، وتصحيح التشوه

المعرفي والثقافي في المجتمع بما يجعل هذه البنى مؤهلة حقاً للتأسيس لمستقبل مغاير في مفاهيمه وشروط عيشه عما عاشوه سابقاً، لكن

الأهم دائماً أن تكون هناك نقطة بداية لفعل ذلك، فالبدليات الصحيحة ستقودنا دائماً لخلاصات ونهايات صحيحة بالضرورة.

لكن مع كل أسف مرة أخرى أقول إن بدايتنا اليوم ليست صحيحة على الإطلاق، ولا تؤشر حقيقة إلى أي ملمح يوحى ببداية رحلة التعافي من طاعون الاستبداد أو على الأقل بالاستعداد لفعل ذلك، وأعتقد جازماً، إن لم تصحح منذ الآن مسار تلك البداية، أن نهاياتها وخلاصاتنا ستكون، لا قدر الله، أسوأ بكثير مما عشناه.

قصة "أشباح" وفساد أم خصخصة

"الإجازة المأجورة" ..

آلاف الموظفين

ينتظرون مصيرهم

عقب بلدي
ملف العدد 683
الأحد 23 آذار 2025إعداد:
خالد الجرعتي
حسن إبراهيم

أيسن قراركم من تصريح
وزير المالية
بعدم التصريح التعسفي

لا للقرارات
التعسفية

حكومة تصريف
أعمال وليست حكومة
تسريع عمال



منذ مطلع العام الحالي، عمدت الحكومة السورية الجديدة إلى إعادة هيكلة وتنظيم مؤسسات الدولة السورية، وخرج مسؤولون حكوميون للحديث عن أن مئات الآلاف من الموظفين لا يعملون أصلاً، إلى جانب آخرين هم "موظفون أشباح" يتقاضون رواتب دون عمل فعلي.

وبموجب هذه الفرضيات، أبدت الحكومة عدداً غير معروف بعد من العاملين في مؤسسات الدولة، بين قرارات فصل، وكف يد، وإجازات طويلة الأمد ماجورة أو غير ماجورة، إلى جانب الامتناع عن تجديد عقود المتعاقدين المؤقتين، ما خلق حالة من القلق بين الموظفين في القطاع العام بعموم المحافظات السورية.

وفي وقت ينتج فيه العاملون المبدعون عن عملهم في شوارع المدن والمحافظات، يرى مراقبون أن إيقاف أعداد كبيرة من الموظفين عن العمل لا يقتصر على أخطار تحيط بوضع الفرد والعائلة الاقتصادية، وإنما قد يؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الاجتماعي، وليس بالضرورة انعدام الأمن السياسي، لكن خطر انعكاس ذلك على الوضع الأمني يبقى وارداً إذا قررت جهة ما من خارج الحدود استغلال حاجة آلاف العاطلين عن العمل، أو قرروا هم بأنفسهم الاحتجاج بطريقة غير مشروعة.

تناقش عقب بلدي في هذا الملف تفاصيل عمليات الفصل، ومنح الإجازات، وكف اليد، التي طالمت الموظفين في مؤسسات الدولة السورية بعد سقوط النظام، وتأثيرها على حياة الموظفين، والمؤسسات نفسها.

ويتقى قانونية هذه القرارات معلقة في وقت لم تتجاوب فيه الحكومة مع طلبات التعليق، وسط حالة من الضبابية أمام رؤية الموظفين لمستقبلهم المهني بعد سنوات أمضوها بالخدمة في هذه المؤسسات.

إبعاد عن العمل بطرؤف مختلفة

لم يحصل جميع المفصولين أو ممن مُنحوا إجازات ثلاثة أشهر، ممن قابلتهم عقب بلدي، على نسخ من القرارات التي قضت بإبعادهم عن عملهم، إذ لم تختلف هذه الحالات عن بعضها في مختلف المحافظات، من درعا وصولاً إلى حلب، ومورراً بحماة وحمص.

"مثال" (اسم مستعار لعامة في معمل التسبيح بمحافظة حماة تبلغ من العمر 59 عاماً) قالت لعقب بلدي، إنها استمرت بالعمل لأسبوع بعد منحها إجازتها، دون علمها أنها مُنحت إجازة، لكنها عرفت لاحقاً من خلال قوائم أسماء موظفيها من قبلها، أنها لم تكن في القائمة. "مثال" (اسم مستعار لعامة في معمل التسبيح بمحافظة حماة تبلغ من العمر 59 عاماً) قالت لعقب بلدي، إنها استمرت بالعمل لأسبوع بعد منحها إجازتها، دون علمها أنها مُنحت إجازة، لكنها عرفت لاحقاً من خلال قوائم أسماء موظفيها من قبلها، أنها لم تكن في القائمة.

كانت الثانية في قائمة الموظفين الذين أُبعدوا عن عملهم بتخلله "فساد كبير"، إذ بقي على المقربين من إدارة المؤسسة على رأس عملهم، بينما أُبعد المشرفون على العاملين "الأكفاء" ممن لا يمكنهم إدارة المؤسسة، وهو ما تعقده "مثال" من جانبها أيضاً. وفي 16 من شباط الماضي، قالت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبر "فيس بوك"، إنها أجرت اختباراً لتعيين مراقبين تموين من بين الموظفين الذين تم منحهم إجازة ماجورة، بهدف "تعزيز كفاءة الجهاز الإداري، وضمان اختيار العناصر الأكثر كفاءة للقيام بمهام الرقابة على الأسواق".

وفي 20 من كانون الثاني الماضي، قال وزير التجارة الداخلية، ماهر خليل الحسني، للوكالة السورية للأنباء (سانا)، إنه اجتمع مع العاملين الذين مُنحوا إجازة ماجورة لمدة ثلاثة أشهر، ورد



العلم بأعمال وزارة الصحة ماهر الشرع بطبع على الواقع الصحي في مستشفى دمشق - 23 كانون الثاني 2025

جاء مع الرفض، دون تقديم أسباب واضحة للرفض. وتعتقد "ليال" أن فصلها عن العمل إلى جانب موظفين آخرين، جاء دون دراسة للمفاهيم، وأقصوا من عملهم دون أمر قضائي، أو حكم قانوني، أو توجيه تهمة فساد، وهو أمر غير قانوني. ولقبت إلى أنها استمرت بالعمل خلال كانون الثاني الماضي، ولم تحصل على مرتبتها الشهري لقاء عملها، معتبرة أن المسؤولين أبقوا على المقربين منهم على رأس عملهم، وامتنعوا عن تجديد عقودهم.

وفي 19 من آذار الحالي، أصدر رئيس الجهاز المركزي للرقابة المالية، وسيم المنصور، قراراً بتكليف لجان مركزية لإعداد مشروع تعديل قانون الجهاز وميكلة التنظيمي. وإجازات طويلة الأمد، بينما أوقفت عقود المتعاقدين مع بعض المؤسسات، كما حصل مع "ليال"، وهو اسم مستعار أيضاً لامرأة كانت في جهاز الرقابة المالية بمحافظة حلب، قالت إنها تقدمت للعمل دون أي واسطة أو محسوبيات وعملت في هذا الجهاز لمدة ثلاث سنوات، لكن الحكومة رفضت تجديد عقدها بعد سقوط النظام السوري.

وأضافت لعقب بلدي أنها تلقت وعوداً بإعادتها إلى العمل بعد سقوط النظام، بأيام، وأبلغها الموظف في بلدية حلب، التي يتبع لها جهاز الرقابة، أن الحكومة ستجدد التعاقد معها بعد أيام، لكن إخطاراً وصلها أن طلب تجديد العقد

وفي محافظة درعا جنوبي سوريا، مُنح المهندس فوزي الفلاح إجازة لمدة ثلاثة أشهر، أبدته عن عمله كمدير للاستودعات ورئيس لجنة الغاز الصناعي في المحافظة، إلى جانب 46 موظفاً، من أصل 123 موظفاً في الدائرة الحكومية.

وقال إن من بين الموظفين أربعة مهندسين، وحماسيين اثنين، وآخرين من خريجي المعاهد النفطية، يعمل أحدثهم في هذه المؤسسة منذ عام 2000.



من المؤسف إبلاغنا بعد خدمة في مؤسسة تتبع للدولة السورية، أنهم لم يعودوا بحاجة لنا، سواء عبر إجازة طويلة الأمد، أو عبر قرار إيقاف عن العمل.

المهندس فوزي الفلاح
موظف مُبعد عن عمله في فرع المحروقات بمحافظة درعا

أعدت حكومة دمشق المؤقتة آلاف العاملين في مؤسسات الدولة والقطاع العام، وشمل القرار فقطاعات خدمية عامة منها الصحة والتعليم والكهرباء والغاز والتجارة، مع توجهات لتنفيذ خطط إعادة هيكلة إدارية لموظفي الحكومة والقطاع العام، وخصوصة الشركات المملوكة للدولة.

وزير المالية في حكومة دمشق المؤقتة، محمد أبازيد، قال لـ"سانا"، إن 900 ألف فقط من أصل 1.3 مليون موظف حكومي يعملون بشكل فعلي، بينما يوجد 400 ألف موظف هم "موظفون أشباح"، بينما قال وزير التنمية الإدارية، محمد السكاف، إن القطاع العام يحتاج إلى أكثر من 550 إلى 600 ألف عامل.

وفق الوزير أبازيد، فوجئت الحكومة بأن أعداد العاملين المسجلين في الجهاز العامة أكبر بكثير من النازل دون أن يسجلوا دوماً فعلياً في مديرياتهم، "نتيجة اتباع النظام البائد سياسة الاسقاط والمحسوبيات".

وزارة العمل السورية، أعلنت أنها وضعت عدداً من الموظفين في إجازة مدفوعة الأجر لمدة ثلاثة أشهر، بهدف تقييم وضعهم الوظيفي، ضمن خطة لتحديد الوظائف الفعلية في القطاع العام، دون أن تحدد العدد بدقة.

وقال وزير الاقتصاد، ياسل عبد الحنان، إن البلاد تتجه نحو "اقتصاد سوق تنافسي"، مؤكداً أن الحكومة ستعمل على تخصيص 107 شركات صناعية حكومية، لأن معظمها خاسرة، مع الاحتفاظ بالأصول "الاستراتيجية" في مجال الطاقة والنقل بأيدي القطاع العام. بالتزامن مع هذه القرارات، أعلنت وزارة التنمية أنها تدرس حالات الفصل للعاملين من قبل النظام السوري السابق، وبدأت بوزارة التربية كمرحلة أولى من عملها، على أن تجري دراسة حالات الفصل تبعاً لجميع الموظفين في مختلف الوزارات.

وتعزز الحكومة إنشاء قاعدة بيانات لموظفي القطاع العام، وقال وزير التنمية، إن سبل موظفي الحكومة سيحتاج إلى نحو ستة أشهر لإنهاء، مع وجود فريق من 50 من شخصاً يتولى المهمة.

معايير متفاوتة للإبعاد. إعادة تقييم



طالبات معطلون في إجازة إعادتهم للخدمة بعد سنوات من فصلهم - 25 شباط 2025

"أشباح" وهمستبعدون.. تقليص وإعادة هيكلة

عدد العاملين فيها إلى 900 موظف، مطلع العام الحالي، ولم ينفذ قرار التخفيض حتى لحظة نشر هذا الملف، وفق ما قاله إداري في قسم الموارد البشرية بمديرية صحة درعا (طلب عدم الكشف عن اسمه لأنه غير مخول بالحديث لوسائل الإعلام).

وقال الإداري لعقب بلدي، إن الوزارة أبلغتهم شفهاً بضرورة تخفيض عدد الموظفين إلى 900 موظف فقط من أصل 1731 موظفاً قائمين على عملهم، دون قرار رسمي أو وجود معايير يتم على أساسها فصل إرباص الموظفين.

خلال مؤتمر صحفي حضرته عقب بلدي، قال القائم بأعمال وزارة الصحة السورية، ماهر الشرع، إن هناك عدداً واثقاً على الحاجة في القطاع الصحي هم عشرات آلاف المستخدمين، وآلاف السراسر، وآلاف مندخلي البيئات، وهناك مهندسون، وموظفون غير طبيين، وأشخاص ليس لديهم عمل واضح ميدانياً.

وذكر أن الوزارة أوقفت الكثير، لكنها مستمرة بصرف الرواتب لمدة ثلاثة أشهر، مع تحويلهم لإجازة (براتب)، وهي مدة قابلة للتجديد، حتى تستطيع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل إيجاد عمل لمن ليس لديه شهادة، معتبراً أنه أمر يحدث بدول متعددة.

الآن ليس هناك أي تسريح للموظفين في الوزارة بعد تقييمهم من قبل إدارة الموارد البشرية. وفي ظل التمرل الإداري ووجود البطالة المغترة في بعض الأقسام، تم منح عدد من الموظفين إجازات مدفوعة الأجر لمدة ثلاثة أشهر، لإتاحة الفرصة لدراسة وضعهم الوظيفي بشكل دقيق، وفق حمرون. بعد مرور هذه الفترة، سيتم إعادة تقييم وضع الموظفين، ومراجعة إمكانية إعادة تعليمهم في أماكن جديدة داخل الوزارة، أو تحديد مدى الحاجة لهم بناء على الاحتياجات الفعلية للأقسام، وهذا القرار يأتي ضمن الجهود المبذولة لتحسين كفاءة العمل داخل الوزارة،

900 ألف فقط من أصل 1.3 مليون موظف حكومي يعملون بشكل فعلي، بينما يوجد 400 ألف موظف هم "موظفون أشباح"

محمد أبازيد
وزير المالية السوري

الموارد البشرية المتاحه. تواصلت عقب بلدي مع مكتب العلاقات العامة في حكومة دمشق المؤقتة، وحلب وطرطوس واللاذقية وحمص. وأضاف أن نشاط التسيقيات توقفت مؤقتاً بسبب محاولات أطراف حكومية ورباطات عملية استمالة نشاطهم، والتوصل إلى حل مع هذه التسيقيات يفرضي لنهاية الحراك، لافتاً إلى أن الحراك السلمي سيواصل نشاطه في الفترة المقبلة.

واعتبرت أن نشاط هذه التسيقيات سيواصل حتى إلغاء القرارات التي تضمن على فصل الموظفين وإبعادهم عن العمل، وتشكيل لجان متخصصة، حقوقية وقانونية وإدارية، لدراسة وضع القطاع العام والعاملين فيه. من جانبه، قال القانوني والمحامي السوري عارف الشعال، لعقب بلدي، إنه يحق للعمال المسرحين مراجعة المحكمة الإدارية والاعتراض على التسريح، ما عدا حالة الإجازة بأجر التي يعتبر فيها العمل موضوع يقابله يجب مقابلة كل حالة منه على حدة، معتبراً أن المتعاقد مسؤولي التسيق فيها، وعن العامل غير المثبت، وعن العامل غير المثبت، كما أن الموظف بصفته مندوباً من حزب "البعث" له مركز قانوني مختلف.

وفق الشعال، كل حالة من هذه الحالات في سياق قانوني مختلف تجب مقابرتها على حدة.



وقفة احتجاجية لوقوفها في السويداء ضد الفصل التعسفي 4 آذار 2025

آثار للمستقبل.. إشكاليات تتطلب معالجة سريعة

عاشت العديد من الدول حروبًا داخلية أو شورات أو حروبًا أهلية على مدى عصور كثيرة، وهناك تجارب عديدة مشابهة لما يحصل في سوريا بالتاريخ الحديث، منها البوسنة والهرسك، ليبيا، العراق، رواندا، أفغانستان، وغيرها. وفق ما يراه الباحث في شؤون الحوكمة الدكتور باسم حتاحت.

وقال حتاحت لعنب بلدي، إن الدول التي استطاعت أن تسيّر مؤسسات الدولة أو تعيد بنائها دولها بإمكانيات متواضعة، وسرعة في الإنجاز، كانت تلك التي استطاعت أن توائم بين كوادر الدولة السابقة، والكوادر الجديدة، مع نظام يرسى الاستفادة المهنية ويعمق الفساد والتزهل.

- أغلب الموظفين القدامى من الطبقة الفقيرة.
- أغلب الموظفين القدامى ليست لديهم موارد رزق غير رواتبهم.
- ارتفاع قيمة الحياة بين إيجارات المنازل والخدمات والغذاء وحدوث تضخم مالي كبير لديهم.

واعتبر أن على الدولة العمل وبأسرع وقت على حل هذه الإشكاليات وفق رؤية متكاملة.

إجراءات تدفع سوريين نحو الفقر

من بين جميع الموظفين المبعدين عن عملهم، ممن تواصلت معهم عنب بلدي، لم يكن لأي منهم عمل ثانٍ، إذ يكافحون جميعًا بحثًا عن وسيلة تعيدهم للعمل في المؤسسة التي اعتادوا العمل فيها. وقال معظمهم إنه لا خيار أمامهم سوى انتظار قرار يعيدهم إلى عملهم، رغم ضبابية المشهد، وسط غياب الخيارات الأخرى للحصول على مدخول مادي آخر، غير الوظيفة الحكومية.

”

القرارات الحكومية بإبعاد

الموظفين استدفع بالمزيد من شرائح السوريين إلى الفقر، في وقت تفتقر فيه بعض الوزارات إلى الموظفين، مثل وزارتي التعليم والصحة، مع عدم إنكار أن الفساد كان موجودًا في الإدارة العامة للدولة لعقود من الزمن.

الدكتور جوزيف ضاهر

باحث في الاقتصاد السياسي

ويعتقد الباحث في الاقتصاد السياسي، الدكتور جوزيف ضاهر، أن القرارات الحكومية بإبعاد الموظفين استدفع بالمزيد من شرائح السوريين إلى الفقر،

في وقت تفتقر فيه بعض الوزارات إلى الموظفين مثل وزارتي التعليم والصحة، مع عدم إنكار أن الفساد كان موجودًا في الإدارة العامة للدولة لعقود من الزمن، وتसरع بشكل خاص بعد عام 2011، مع تزايد الفقر خلال نفس الفترة.

ويعيش و90% من السوريين تحت خط الفقر، ويعتمد 16.7 مليون شخص، أي ثلاثة من كل أربعة أشخاص في سوريا، على المساعدات الإنسانية بحلول عام 2024، وفقًا لأرقام صادرة عن الأمم المتحدة.

ويواجه السوريون صعوبة في العودة إلى بلدانهم وقراهم المدمرة، كما أن العقوبات الواسعة تؤثر سلبيًا على جهود إعادة الإعمار، إذ يُقدّر أن سوريا تحتاج إلى أكثر من 250 مليار دولار لإعادة إعمار البلاد، بما يشمل البنية التحتية والخدمات الأساسية والانتعاش الاقتصادي.

الباحث جوزيف ضاهر عدّ هذه الإجراءات جزءًا من ديناميكية أوسع لإجراءات التقشف، مثل زيادة سعر الخبز المدوم من 400 ليرة سورية (وزن 1100 غرام) إلى 4000 ليرة سورية (وزن 1500 غرام)، والإعلان عن إنهاء دعم الخبز في الأشهر التالية، كما تراققت هذه الإجراءات التقشفية مع الرغبة في تحرير ومخصصة الاقتصاد وأصول الدولة، إذ تدعم الحكومة الجديدة "النموذج النيوليبرالي"، وفق الباحث.

ولفت ضاهر إلى أن حكومة دمشق المؤقتة لا ينبغي لها اتخاذ قرارات تؤثر استراتيجيًا على مستقبل البلاد الاقتصادي، كما تفعل حاليًا (مثل إجراءات التقشف، وإنهاء الدعم، ومخصصة أصول الدولة، وتحرير الأسعار)، معتبرًا أن الحكومة يشكّلها الحالي تفتقر إلى الشرعية السياسية لاتخاذ مثل هذه القرارات. ضاهر اعتبر أن تراكم هذه القرارات يؤثر سلبيًا على السكان، في وقت ينبغي للحكومة فيه فعل العكس تمامًا، والسعي لتحسين أوضاع السوريين.

تهديد بحكام دمشق المؤقتة في بناء

قاعدة بيانات لوظفي القطاع العام من خلال استبيان إلكتروني يُوقَّع إنجازه خلال ستة أشهر، مع فريق من 50 موظفًا مكلفًا بالمهمة، وفق ما سبق وأعلنت عنه الحكومة.



صباحة وإعدادة لفن حمولات كهرقابلة حائل شركة كهرباء حمص - 18 شباط 2025 (اسانا)

وقال وزير التنمية الإدارية، محمد السكاف، قبل أيام، إن الدولة "لن تحتاج سوى ما بين 550 ألفًا إلى 600 ألف موظف"، أي أقل من نصف العدد الحالي.

وبالنظر إلى هذه الأرقام، ستقصي التغييرات المقبلة مئات الآلاف من الموظفين، ممن يعتمدون على رواتبهم الشهرية من المؤسسات الحكومية، رغم قلتها .

وقال وزير التنمية الإدارية، محمد السكاف، قبل أيام، إن الدولة "لن تحتاج سوى ما بين 550 ألفًا إلى 600 ألف موظف"، أي أقل من نصف العدد الحالي.

وبالنظر إلى هذه الأرقام، ستقصي التغييرات المقبلة مئات الآلاف من الموظفين، ممن يعتمدون على رواتبهم الشهرية من المؤسسات الحكومية، رغم قلتها .

يبلغ متوسط الرواتب في سوريا

145 ألف ليرة سورية، وفق موقع "salary explorer" للمتخصص برصد

سلم الرواتب حول العالم، أي ما يعادل 14 دولارًا أمريكيًا وفق سعر

الموقع "اللييرة اليوم".

”

الباحث في الاقتصاد السياسي جوزيف ضاهر، يرى أنه على الرغم من انخفاض قيمة الرواتب في سوريا، يعتمد العديد من الموظفين على عملهم في المؤسسات العامة كمصدر رئيس للدخل.

وأضاف أن إيقاف أعداد كبيرة من الموظفين عن العمل سيؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الاجتماعي، وليس بالضرورة انعدام الأمن السياسي، ومن شأن ذلك أن يعمق المشوور بالظلم لدى بعض الموظفين.

جوزيف ضاهر

باحث في الاقتصاد السياسي



عنب بلدي / 13 مليون سوري من عدم القدرة على الوصول إلى غذاء كلي - 18 آذار 2025 (عنب بلدي، نور حمزة)

العامة والعمل من أجل تقييم أعداد الموظفين، وتنظيم الوزارات وشركات الدولة وتأثيرها الاجتماعي والاقتصادي، وما إلى ذلك. ولفت إلى ضرورة اتخاذ تلك الخطوات على عدة مستويات رئيسة، بما في ذلك الدفاع عن الخدمات العامة للدولة وحقوق العمال، وتجميد أي عمليات تسريح أو إيقاف للعامل، وأشار إلى ضرورة إيقاف جميع إجراءات التقشف وعمليات إنهاء العم، بالإضافة إلى خصخصة الشركات والأصول الحكومية.

واعتبر أن هذه القرارات (إبعاد الموظفين) لا تقتصر على العواقب الاقتصادية فحسب، بل تؤثر أيضًا على سيادة الدولة، لا سيما فيما يتعلق بالمواثيق والطرقات والبنية التحتية الرئيسة، بالإضافة إلى الآثار الاجتماعية والاقتصادية من خلال زيادة تكلفة العيشة عبر خصخصة الخدمات الاجتماعية اللازمة.

”

عجز قطاعات واسعة من السكان اليومية، وتغطية احتياجاتهم الأساسية، من إجراءات المنازل والكهرباء ورسوم المدارس، وما إلى ذلك، يدول دون انخراطهم ومشاركتهم في الحياة الديمقراطية، التي لهم مصلحة مباشرة وموضوعية بتحقيق النجاح فيها.

جوزيف ضاهر

باحث في الاقتصاد السياسي

وبشكل أعم، هناك حاجة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في مستتبع البلاد، وهو أمر بالغ الأهمية لتوسيع مشاركة السكان في المناقشات حول الحقوق الديمقراطية في البلد، مرحلة الانتقال وفي المستقبل. واعتبر ضاهر أن عجز قطاعات واسعة من السكان عن فهم كيفية إدارة حياتهم اليومية، وتغطية احتياجاتهم الأساسية، من إجراءات المنازل والكهرباء ورسوم المدارس، وما إلى ذلك، يحول دون انخراطهم ومشاركتهم في الحياة الديمقراطية، التي لهم مصلحة مباشرة وموضوعية بتحقيق النجاح فيها.

عنب بلدي - السنة الرابعة عشرة - العدد 683 - الأعد 23 آذار / مارس 2025

نظرة في الإعلان الدستوري



عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

باسم اللجنة التحضيرية للحوار الوطني، ومصطفى موسى رئيس مجلس الشورى العام السابق في إداب وعضو اللجنة التحضيرية للحوار الوطني، والشيخ أسامة الرفاعي رئيس "المجلس الإسلامي السوري"، وعضو مجلس أمنائه محمد أبو الخير شكري.

وبدت هذه المشهيدة الأتانية الشعبية وكأنها موجهة لقواعد الفصائل التي انضوت تحت عملية "ردع العدوان"، لتوحي أن هذه الإدارة ما زالت على نهجها السابق، وقد تكون أيضًا موجهة لعموم مؤيدي الشرع بأنه يوازن بين الجانب الفقهي لدولة إسلامية وبين "الجانب القانوني للدولة الحديثة" المطلوب لرفع العقوبات، غير أن اللجنة القانونية المكلفة بصياغة الإعلان الدستوري كانت قاصرة بتمثيل تنوع المجتمعات السورية والأصوات المتنوعة فطغت عليها صيغة اللون الواحد، وبالتالي فإن رمزيات هذا المشهد انعكست قلقًا على الحقوقيين والسياسيين والمُستَيسين، نساء وجالًا، ناهيك بإشكاليات نص الإعلان الدستوري.

كرس الإعلان الدستوري حكمًا أوتوقراطيًا، فحصر السلطات بيد الرئيس الانتقالي، فهو يشكل لجنة عليا لاختيار أعضاء مجلس الشعب (المادة 24)، ويعين ثلث أعضاء مجلس الشعب، وتقوم اللجنة العليا التي شكلها الرئيس بتشكيل هيئةا فرعية لانتخاب ثلثي أعضاء المجلس، ولم تحدد المادة "26" الآلية التي يمكن فيها التجديد لمجلس الشعب، المحددة ولايته بـ30 شهرًا، ومن المتوقع أن يقوم الرئيس بمهام رئيس الوزراء، بعد عدم التفويض على المنصب في الإعلان، وحصرت مهام السلطة التنفيذية بالرئيس وزرته (المادة 31)، وهو قائد أعلى للجيش (المادة 32)، ويحق للرئيس اقتراح القوانين (المادة 39)، وهو الذي يعين أعضاء المحكمة الدستورية العليا (المادة 42-2)، ولم تحصّن المحكمة ضد تدخلات السلطة التنفيذية، ولم تُنظّم آليات عملها واختصاصها، كما لم تحدد المادة "49"، التي نصت على إحداث هيئة للعدالة الانتقالية، الآلية والجهة التي ستقوم بالإعلان الدستوري، وضمت أيضًا أحد أبرز شرعيي "الهيئة" عبد الرحيم عطون المعروف سابقًا بـ"أبو عبد الله الشامي"، وحسن الدغيم مدير التوجيه المعنوي في الجيش الحر" ثم في "الجيش الوطني" والمتحدث

العامة والعمل من أجل تقييم أعداد الموظفين، وتنظيم الوزارات وشركات الدولة وتأثيرها الاجتماعي والاقتصادي، وما إلى ذلك.

ولفت إلى ضرورة اتخاذ تلك الخطوات على عدة مستويات رئيسة، بما في ذلك الدفاع عن الخدمات العامة للدولة وحقوق العمال، وتجميد أي عمليات تسريح أو إيقاف للعامل، وأشار إلى ضرورة إيقاف جميع إجراءات التقشف وعمليات إنهاء العم، بالإضافة إلى خصخصة الشركات والأصول الحكومية.

واعتبر أن هذه القرارات (إبعاد الموظفين) لا تقتصر على العواقب الاقتصادية فحسب، بل تؤثر أيضًا على سيادة الدولة، لا سيما فيما يتعلق بالمواثيق والطرقات والبنية التحتية الرئيسة، بالإضافة إلى الآثار الاجتماعية والاقتصادية من خلال زيادة تكلفة العيشة عبر خصخصة الخدمات الاجتماعية اللازمة.

”

الباحث في الاقتصاد السياسي جوزيف ضاهر، يرى أنه على الرغم من انخفاض قيمة الرواتب في سوريا، يعتمد العديد من الموظفين على عملهم في المؤسسات العامة كمصدر رئيس للدخل.

وأضاف أن إيقاف أعداد كبيرة من الموظفين عن العمل سيؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الاجتماعي، وليس بالضرورة انعدام الأمن السياسي، ومن شأن ذلك أن يعمق المشوور بالظلم لدى بعض الموظفين.

جوزيف ضاهر

باحث في الاقتصاد السياسي

ويعتقد الباحث في الاقتصاد السياسي، الدكتور جوزيف ضاهر، أن القرارات الحكومية بإبعاد الموظفين استدفع بالمزيد من شرائح السوريين إلى الفقر،

كافية لترسيخ حكم أوتوقراطي كينية تعيد إنتاج الاستبداد، وخاصة مع القيود على الحقوق والحريات التي أجازها نص المادة "23" تحت عنوان "حماية النظم العام" و"حماية الآداب العامة"، والتي عادة ما تستخدمها الأنظمة ذريعة للقمع والاضطهاد.

إن سريرة عمل الإدارة في دمشق توحي بأنها غير معنية حاليًا بطلب غالبية الحقوقيين والسياسيين وأُستَيسين، نساء ورجالًا، في الدعوة لمؤتمر وطني، يكون بمنزلة "جمعية تأسيسية" تنجح عنها لجنة لكتابة الدستور الدائم للبلاد.

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

عنب بلدي

بينما خلا دستور عام 2012 ودستور 1973 من آل التعريف في كلمة "المصدر"، في حين، إذا عدنا إلى دستور 1928 المؤلف من 115 مادة، فلنأنا لا نرى أثرًا لمرجعية التشريع، بينما نصت المادة "15" منه على صيغة عامة ضمنت فيها الدولة "للأهلين على اختلاف ملثهم احترام المصالح الدينية والأحوال الشخصية".

ومرجعية التشريع سواء بصيغتها الحالية المشددة أو دون آل التعريف، تنعكس على حقوق النساء بتنوعاثن وتنوع سياقاتهن، فحتى مع القانون رقم "4" الصادر في عام 2019 لتعديل "قانون الأحوال الشخصية لعام 1953 وتعديلاته"، لم يطل التعديل

بنية القانون التمييزية ضد النساء في القوامة والولاية والرعاية المؤسسة لمواطنة منقوصة، وحافظ التعديل على اعتبار شهادة امرأتين تعادل شهادة رجل (المادة 1-12)، واستمر بإتاحة الطلاق التعسفي بإرادة منفردة للرجل، وقيد حق الزوج والزوجة بإضافة بنود إلى عقد الزواج إذا خالفت الشرع (المادة 14-1)، وحافظ على عدم القاضي الحق بتزويج قاصرين

وقاصرات بعد إكمال الـ15 إذا أرادا الزواج، وتبين له "صدق دعواهما واحتمال جسيمهما" (المادة رقم 18)، وبخض النظر عن الاحتشاك النسوي مع مفهوم النفقة والبنية الرأسمالية للنظام الأبوي بالعموم، فإن القانون يعاقب المرأة بحرمانها من النفقة إن تحكمت بجسدها و"منعت نفسها من الزوج"، وبذلك يعزز إجبارها بالإكراه ولا يعترف بالانحصار الزوجي، ويكرس ولاية الزوج عليها وكأنها قاصر لا تمتلك

الأهلية القانونية، وذلك بحسب ما ورد في المادة "73"، والتمييز لا يقع على المسلمات فقط، بل يطول النساء من جميع قواطين الأحوال الشخصية للجماعات الدينية، ويمتد التمييز أيضًا ضد النساء بتنوعاثن والرجال غير المسلمين في حصر الحق بالترشح لراسلة الجمهورية باسملمين من الذكور فقط (المادة 3)، عزز الإعلان الدستوري ومشهيدة السياسية ولا تتلقت الخفية من تجدد الاستبداد بإيديولوجيا سلفية معسكرة، ولا تزال الإدارة في دمشق منغلقة على ذاتها، وتتوجس من التعددية السياسية ولا تتلقت استحقاقات المرحلة الحساسة التي تتطلب مشاركة جميع الأطراف السياسية في بناء دولة القانون والمؤسسات، والقائمة على الحرية والعدالة والمواطنة.

”

الباحث في الاقتصاد السياسي جوزيف ضاهر، يرى أنه على الرغم من انخفاض قيمة الرواتب في سوريا، يعتمد العديد من الموظفين على عملهم في المؤسسات العامة كمصدر رئيس للدخل.

وأضاف أن إيقاف أعداد كبيرة من الموظفين عن العمل سيؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الاجتماعي، وليس بالضرورة انعدام الأمن السياسي، ومن شأن ذلك أن يعمق المشوور بالظلم لدى بعض الموظفين.

”

الباحث في الاقتصاد السياسي جوزيف ضاهر، يرى أنه على الرغم من انخفاض قيمة الرواتب في سوريا، يعتمد العديد من الموظفين على عملهم في المؤسسات العامة كمصدر رئيس للدخل.

وأضاف أن إيقاف أعداد كبيرة من الموظفين عن العمل سيؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الاجتماعي، وليس بالضرورة انعدام الأمن السياسي، ومن شأن ذلك أن يعمق المشوور بالظلم لدى بعض الموظفين.

”

الباحث في الاقتصاد السياسي جوزيف ضاهر، يرى أنه على الرغم من انخفاض قيمة الرواتب في سوريا، يعتمد العديد من الموظفين على عملهم في المؤسسات العامة كمصدر رئيس للدخل.

الاقتصاد يضغط على المجتمع..

سيناريوهات تنتظر سوريا

عنب بلدي – عمر علاء الدين

أوصلت الانقسامات السياسية والعقوبات والتدخلات الخارجية، والسياسات الاقتصادية الاجتماعية التي انتهجها نظام الأسد، المجتمع السوري إلى حالة التشظي والتفكك الحار، ما يذخر بمستقبل مجهول على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي.

"علينا أن نعيد بناء بلدنا، صحيح أن هناك صعوبات، لكن لا شيء مستحيل"، هكذا ما قاله الرئيس السوري في المرحلة الانتقالية، أحمد الشرح، في 10 من شباط الماضي، وأضاف، "ورثنا دولة مدمرة تماماً بسبب النظام السابق. لكن هذا هو التحدي الذي يجب أن نواجهه كسوريين".

فإلى أي مدى يرخي هذا التحدي بظلاله على المجتمع السوري، الهش أساساً، بفعل أزمة وصفقتها مساعدة أمين عام الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، جويس مسويا، بـ"أزمة إنسانية هائلة" تؤثر على أكثر من 70% من السكان.

توقف عدد من المشاريع الاقتصادية، وانتشار البطالة في سوريا، إضافة إلى الصعوبات المعيشية التي أفرزتها السياسات المحلية والعقوبات الغربية، والحرب المستمرة منذ 14 عاماً من جهة أخرى، تثقل كامل حكومة دمشق المؤقتة، كما أنها تضي سيناريوهات غير متوقعة بانتظار السوريين.

الخبير المصرفي والاقتصادي عامر شهدا، حذر من انهيار الدولة السورية في حال استمرار الركود التضخمي الذي يحيط بالوضع الاقتصادي في سوريا، وأشار إلى أن أرقام الأمم المتحدة الواردة في تقريرها الأخير حول الوضع الاجتماعي والاقتصادي في سوريا غير صحيحة، متهمًا إياها بدفع البلاد نحو فخ صندوق النقد الدولي.

بينما رجح أستاذ علم الاجتماع في

جامعة "دمشق" والباحث في مركز "حرمون للدراسات المعاصرة" طلال مصطفي، استمرار سيناريو الأزمة المعيشية على المدى القريب كحد أدنى في ظل عدم وجود تغير جذري في السياسات الاقتصادية.



لدا كثير من السوريين إلى فصل على إسقاط التكليف مع الحة الاقتصادية – 28 كانون أول 2024 (تومرزا

من "النباشون"؟

مجموعة من الأشخاص "المجهولين" يقومون بنيش أكياس القمامة في الحاويات، بحثًا عن مواد قابلة لإعادة التدوير من النفايات الصلبة، أي تجميع قطع البلاستيك والألنيوم والزجاج، ومن ثم فرزها وبيعها في السوق السوداء لجهة غير معروفة سواء بالطلعة أو بالكيلو.

غالبية الأشخاص الذين يقومون بنيش القمامة هم تحت السن القانونية، ويمارسون مهلم بطريقة غير قانونية، فلا يوجد أي ترخيص من مديرية النظافة يسمح لهم بالقيام بهذه الممارسات.

ولا يقتصر عملهم على النيش في حاويات القمامة والبأحياء السكنية فقط، بل يمتد بالتوغل بشكل دائم في مكب النفايات بمنطقة "الإعشيرية"، وغيرها من محطات نقل النفايات.

وبحسب إفادة الأهالي الذين قابلتهم عنب بلدي، في منطقتي دويلعة وكشكول، وهما من الأحياء العشوائية في محيط العاصمة من الجهة الشرقية، فإن النفايات تنتشر في شوارع الحيين باستمرار خاصة عند مواقع الحاويات، من جديد لنيش (تفريغ) أكياس القمامة، بحثًا عن حاجتهم من الزجاج ظاهرة انتشار "النباشين"، الذين يستولون على حاويات ومكبات النفايات على أطراف الأرفعة، فضلًا عن الروائح الكريهة المنبعثة منها.

بالنظر إلى الوضع الاقتصادي، توقع الباحث في مركز "حرمون للدراسات المعاصرة"، الدكتور طلال مصطفي، ثلاثة سيناريوهات حول مستقبل المجتمع السوري:

• **السيناريو الأول:** استمرار الأزمة حلاًّ بديلة، إذا توسعت شبكة الاقتصاد المحلي بالاعتماد على مبادلات مالية محلية وتوظيف وتناقم الوضع المعيشي وارتفاع معدلات الهجرة والبطالة والتضخم، وضعف القدرة الشرائية، خاصة مع فصل عدد كبير من العاملين.

هذا السيناريو يعزز تفكك النسيج المجتمعي وزيادة اعتماد السوريين على المساعدات الإنسانية.

• **السيناريو الثاني:** التكيف التدريجي مع الأزمة المعيشية، بفرض السوريين

أظهروا تكيفًا مع الأزمة في السنوات الأخيرة، وعبر الاعتماد على الصولات المالية من الخارج وزيادة الأعمال الصغيرة وخاصة في الأرياف، يمكن تأمين الحد الأدنى من المستلزمات الضرورية.

وهذا السيناريو يمكن أن يوجد حلولًا بديلة، إذا توسعت شبكة الاقتصاد المحلي بالاعتماد على مبادلات مالية محلية وتوظيف وتناقم الوضع المعيشي ويمكن أن تحل جزءًا من المشكلة.

• **السيناريو الثالث:** هو التعافي الاقتصادي لكنه مشروط بإصلاحات اقتصادية حقيقية، وانفتاح اقتصادي ومشروط باندماج سياسي جزئي

المساعدات الإنسانية.

• **السيناريو الثاني:** التكيف التدريجي مع الأزمة المعيشية، بفرض السوريين



لدا كثير من السوريين إلى فصل على إسقاط التكليف مع الحة الاقتصادية – 28 كانون أول 2024 (تومرزا

تخفيف العقوبات، وهذا ما شهدناه بالفتره الأخيرة.

هذا التعافي من الممكن أن يؤدي إلى انتعاش بعض القطاعات الاقتصادية، لكنه يتطلب إصلاحات هيكلية في الاقتصاد، وإعادة بناء الثقة بين

الدولة الجديدة والمجتمع. ويرى المصطفى أن المجتمع السوري رهينة التحولات السياسية المقبلة، مرجحًا السيناريو الأول (استمرار الأزمة المعيشية) على المدى القريب كحد أدنى. ومن الواضح، بحسب الباحث، انعدام مؤشرات التغير الجذري في السياسات التي من الممكن أن تفتح الباب أمام فرص جديدة.

فراغ تنموي

يرى الخبير المصرفي عامر شهدا،

أن سوريا تشهد اليوم فراغًا تنمويًا، وسط غياب المشاريع التنموية المدعومة من الدولة، الناتج عن عدم الدعم المالي لحكومة دمشق المؤقتة.

وأكد الخبير لعنب بلدي، عدم إمكانية حل مشكلة الفراغ التنموي، دون رفع الدعم المالي للحكومة ودون وجود مصارف وسياسة نقدية ومالية. ولو أن الحكومة السورية تمتلك الدعم المالي، لطرحت سياسة اقتصادية عامة، وبالتالي سياسة قطاعية بحسب رؤية الحكومة لكل قطاع على حدة ونموه، بحسب شهدا.

وتابع الخبير الاقتصادي، "للأسف، إلى تاريخه لم يطرح أحد رؤية اقتصادية أو استراتيجية عامة بالنسبة للاقتصاد السوري"، والتأخير بهذا الأمر، بحسب شهدا، قد يزيد عمق المشكلات التي تعاني منها البلاد فعلًا ويرفع تكاليف حلها، ولا يستطيع أي اقتصادي حاليًا تحديد مصير الاقتصاد على المدى البعيد أو القريب.

بالنسبة للأثار قصيرة وبعيدة المدى لزيادة البطالة وانعدام القوة الشرائية على الاقتصاد السوري، يرى شهدا أن هذه الظواهر ستؤدي إلى كوارث اجتماعية "لا يُحمد عقباها"، حيث ستنشئ الجريمة والسرقة والقتل، ويتوجه المجتمع باتجاهات لا أخلاقية، بالإضافة إلى انتشار المخدرات وأفات اجتماعية أخرى.

وفقًا للخبير الاقتصادي، فإن انعدام القوة الشرائية سيؤدي إلى تراجع الإنتاج المحلي إلى أن يتوقف، وبالتالي

زيادة أخرى في البطالة، تعقبها هجرة رأس المال إلى الخارج، وتراجع للاستثمارات المحلية والأجنبية، كما قد يؤدي إلى تراجع التصدير بشكل نهاي.

وهذه الأمور مجتمعة، بحسب شهدا، ستؤدي حتمًا إلى إضعاف الإمكانيات المادية للدولة، ما قد يعني انهيارها، وهذا الأمر خطر جدًا على المدى القصير، ونحن نسير في هذا الاتجاه ولسنأ خارجه، كما قال الخبير.

أثار اجتماعية

تؤثر البطالة وقلة المشاريع التنموية في حالة الاستقرار الاجتماعي، كما يؤكد أستاذ علم الاجتماع في دمشق طلال مصطفي، إذ تؤدي إلى ارتفاع معدلات الفقر وزيادة التفاوت الطبقي، الذي وصفه المصطفى بـ"التفاوت الحاد" بين 10% تمثل طبقة صغيرة مستفيدة من الوضع الاقتصادي الحالي، و90% يعانون الفقر.

وتابع المصطفى أن الضائقة الاقتصادية الحالية أدت إلى ارتفاع معدلات الجريمة بشكل كبير، ويلاحظ أن هناك جرائم أغلبها سرقة وخطف واحتيال. وتحتل سوريا المرتبة الأولى عربيًا في مستوى الجريمة، وفق مؤشر قياس الجريمة في قاعدة بيانات "Num-beo".

وتتعدى الآثار الاجتماعية للضائقة الاقتصادية، بحسب الدكتور طلال المصطفى، إلى خيارات صعبة كعالة الأطفال والتسول، وبطبيعة الحال فإن هذه الأمور مجتمعة ستؤدي حتمًا إلى انعدام الاستقرار الأمني، الذي سيضفي نوعًا من "انعدام الأثق والأمل بالمستقبل والإحباط واليأس" وصولًا إلى انتشار الاضطرابات النفسية في المجتمع وخاصة الاكتئاب.

وتسرق الباحث الاجتماعي إلى مشكلات اجتماعية أخرى ناجمة عن الضائقة الاقتصادية، وتؤثر فعلاً في المجتمع، على رأسها التفكك الأسري، أي ارتفاع معدلات الطلاق وانخفاض معدلات الزواج.

ويرى المصطفى أن الحكومة الجديدة لم تثبت بعد وجودها اقتصاديًا، وينبغي لها السعي لإيجاد صناديق خارجية وداخلية لدعم العملية الاقتصادية وإعادة الإعمار.

أمراض وطرق التعرض لأخطار النفايات

بحسب دراسة نشرتها المجلة العربية للنشر العلمي بعنوان "تأثير النفايات الصلبة على المجتمع المحلي"، قد يتعرض الشخص لأخطار صحية بسبب النفايات عبر عدة طرق، مثل:

- الملامسة: مثل ملامسة النفايات لجلد الشخص أو أغشيته المخاطية.

- الاحتراق: مثل وحز الشخص بإبر مستعملة، أو جرحه بنفايات معدنية حادة.

الماء بعباء الصرف الصحي.
التنفس: عبر استنشاق الرذاذ أو الهواء الملوث بالمواد الكيميائية أو الجراثيم أو الغبار.

وأشارت الدراسة إلى أن التعامل المباشر مع النفايات قد يؤدي إلى الإصابة ببعض الأمراض، منها:

التعرض للجراثيم من البراز: مثل كبتيريا "إي كولاي" و"السالمونلا"، وفيروسات تسبب التهاب الأمعاء، وفيروس التهاب الكبد "إيه" الذي ينتقل عبر تناول طعام ملوث ببراز شخص مصاب.
الطفيليات المرتبطة بفصلات الحيوانات: مثل تلك الموجودة في براز القطط، والتي تسبب "داء القوسات"، وقد يؤدي إصابة الحامل به إلى انتقال العدوى للجنين وحدوث مضاعفات خطيرة.
الجراثيم من بؤر القوارض: مثل داء "البريميات"، وهي عدوى تنتقل عبر بول الجرذان، وقد تؤدي إلى اليرقان، التهاب السحايا، وتلف الكلى.

الفيروسات المنقولة عبر الدم: كالتهاب الكبد "بي" و"سي"، وفيروس "إتش أي في" السبب للإيدز، ويحدث ذلك نتيجة وخذ بإبر ملوثة، وهي مشكلة يعاني منها من يتعاملون مع النفايات الطبية.

إشكالية العلاقة

بين السلطة

والطائفة العلوية

✚ **أحمد عسيلي**

انطلقت الأسبوع الماضي أعمال مؤتمر "بروكسل" لدعم سوريا في إعادة الإعمار، بمشاركة وزير الخارجية السوري، أسعد الشهباني، وقد ألقى وزيرنا الإشكالي كلمة أثارت ردود فعل متفاوتة في الشارع السوري، خاصة إشاراته إلى العلاقة بين السلطة وإحدى الأقليات من جهة، وبين الأغلبية والأقليات الأخرى من جهة ثانية. هكذا قالها دون أي تحديد للمسميات، حرفيًا. "فقد أدت 54 عامًا من حكم الأقلية إلى تهجير أكثر من 15 مليون سوري وسقوط مليون شهيد وقمع الأغلبية والأقليات الأخرى على حد سواء".

أنهم وزير الخارجية بعدها أنه تبني تسمية الحكم العلوي لحقبة (السد لم يقلها صراحة)، وأنه تخلى عن دوره كوزير خارجية لكل الشعب، وخاطب العلويين (أو بعضهم) كحكم سابق وليس مواطنين كامل الحقوق، ليعود إلى السطح نقاش طويل حول هوية الحكم الساقط في سوريا، ومسؤولية الطائفة عنه. بداية، يجب أن نشير إلى أن إشكالية العلاقة بين الكاتتور ومجموعته الدينية أو العرقية ليست حكرًا على العلويين فقط، بل جاءتهم كالتقدير الختمون دون أي اختيار من أبناء الطائفة، فوصول شخص ما إلى السلطة واعتماده على "أناسه" قصة مكررة في دكتاتوريات المنطقة كلها، عاشها السنة من أهل تكريت مع صدام، وقبيلة الغدازفة مع معمر القذافي، ودكتاتوريات كثيرة أخرى، بل ربما تكون حالة العلويين أخف هنا، لأن بشار حرب ولم يتابع الصراع من مناطق طائفته كما كان يتوقع الكثيرون (تابعها غيره)، على عكس صدام الذي وجد في جنوب تكريت، والقذافي الذي ألقى القبض عليه بالقرب من مرت مسقط رأسه.

بالعودة إلى الخلاف في تحديد تلك العلاقة، ولهم أسبابها بشكل أفضل، يمكننا تفكيكها إلى أربعة خيوط متشابكة في هذه القضية، غالبًا ما نخلط عن قصد أو دونه بينها:

الأول هو خيط واقعي حيادي، يستلزم البحث في تلك العلاقة بشكل نزيه من خلال الأرقام والأحداث المجردة، وهي مهمة الدارسين الأكاديميين الذي يجب أن تتوفر فيهم شروط الحيادية لأبعد حد، ويمكننا أن نعتمد على مراكز أبحاث مستقلة من أجل ذلك، وسنطلق على هذا الخيط اسم الحقيقة.

الخيط الثاني هو طريقة عيش السوريين لتلك الحقبة، طريقة نظرتهم لها ونكرياتهم عنها وحولها وتقاشهم لها، وهو ما يمكن أن نطلق عليه اسم "الحقيقي" (réal et la réalité)، وشرح بشكل مسهب الرابطة بينهما، فالحقيقة هي تلك الموجودة خارج إطار الذات، أما الحقيقي، فهو ما تتركه الذات عن الحقيقة، ليصبح حقيقتها هي، تعيشه بكل تفاصيلها الحياتية، بمعنى آخر، الحقيقي هو الحقيقة بعد وصولها لذواتها واستقرارها بعد بشكلها الجديد، وبعد التغيرات التي خضعت لها في الجهاز النفسي، فالنفس البشرية بطبيعة الحال ليست مثالية، ويمكن أن تتركب الكثير من الأخطاء العرفية في صوغ حقيقتها، أحيانًا يكون الخطأ العرفي ناتجًا عن خلل في المعلومات المقدمة لنا (وهي كثيرة في الحالة السورية) وأحيانًا يكون الخطأ في استقراءنا نتيجة اضطراباتنا النفسية أو ميلنا الذاتي.

بكل الأحوال، لا يمكننا أن ننكر أن معظم، إن لم يكن جميع السوريين، عاشوا حقبة الأسد كحقيقة سيطرة طائفة علوية، هذا الحقيقي (بمعنى le réal) الذي عاشه الناس على الأقل، ربما لا تكون الحقيقة (réalité la) إذا أخضعناها للدراسة والتحليل. لكن فكرة أن الساحل كان الخزان البشري الأكبر لعائلة الأسد هي حقيقة، وأن معارضي النظام السابق كانوا يتألون بشكل عام قبولًا بل واحترامًا اجتماعيًا (وإن كان خفيًا) في كل المجتمعات، بينما يتعرضون للنبذ في المجتمع العلوي هي أيضًا حقيقة.

بالقابل، فإن وجود عدد كبير من المستفيدين والداعمين لهذا النظام من كل الطوائف هي أيضًا حقيقة، ووجود شبيحة ومجرمين سنة ومسيحيين ومن كل الأطياف أيضًا حقيقة.

أما الخيط الثالث، فهو التدايعات النفسية للموقف من تلك العلاقة، وربما أوضحها هذه الأيام هذا الاستقطاب الطائفي الذي وصل إليه المجتمع حتى طبقة النخبة، ووصل للقطعية في بعض المراحل، وإحساس الخذلان الذي أصاب الجميع، ومطالبة البعض للطائفة ككل بالاعتذار أو إجراء نقد ذاتي، وإحساس البعض بالغين خاصة المعارضين العلويين، مع هذه البجاعة التي يتعامل بها بعض المؤيدين السنة وإحساسهم بعدم حاجتهم لأي تبرير أصلاً. كل هذا غيض من فيض تلك التدايعات النفسية، وستعود إليها كثيرًا في الأسابيع المقبلة.
الخيط الرابع، والأهم في موضوعنا هذا، هو الجانب السلوكي، وخاصة سلوك السلطة، وهو ما يلعب الدور الأهم في استقرار المجتمع، ودفعه لاتباع سلوكيات مماثلة، فمعها كانت الحقيقة التي استقرت السنة من المشاركة في الحكم، كانت بداية الانحدار داخل المجتمع العراقي وبداية انتشار الجريمة ومن ثم الحرب الأهلية، بل يمكننا القول إن هذه السياسة كانت مسؤولة عن ظهور "داعش"، وقد تنبئ ذلك بشكل منهجي وتيقق الباحث العراقي فالح عبد الجبار في كتابه "دولة الخلافة: التقدم إلى الماضي" فمقطع قيادات "داعش" هم إحباط ساقبون في جيش صدام، لقوا دعمًا أو سكرتًا أو تواطؤًا من المجتمع المحلي نتيجة سياسة الإقصاء التي تعرض لها السنة بعد سقوط النظام، وبالتاليك نحن لا نرتب بـ"داعش علوية" ولا "أبو بكر بغدادي علوي"، لذلك يجب عدم اتباع نفس سلوك القيادة الشيعية المتطرفة التي تسلمت الحكم بعد صدام.

أعتقد أن الشرع والقيادة الحالية واعية لكل ذلك، وتحاول تجنبه، لكن تبقى مهمتنا كمجتمع تتكبد تلك القيادة بضرورة التعامل مع الجميع كمواطنين لهم نفس الحقوق والواجبات، المجرم فقط من يحاكم ويشكل فريدي، ولا فإن تجارب الشعوب جميعها تخبرنا أن طريق الانقسام الأعسى هو طريق الهلاك التام للجميع.

لماذا يتجنبه مروجو دعاية النظام

الاعتذار..

خطوة نحو الناجين وذوي الضحايا

عُتب بلدي – حسن إبراهيم

خلال الأشهر التي تلت سقوط النظام السوري، تكررت النقاشات على وسائل التواصل الاجتماعي بضرورة أن يقوم من مَجْدُوا المثبتين وشاركونا في دعايتهم بالاعتذار كخطوة تصالحية مع أنفسهم ومع السوريين بشكل عام. وانتظر سوريون مواقف شجاعه ممن كانوا موالين للأسد وشهدواُ على الجازر والانتهاكات الجسيمة التي وصفت بأنها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، متطلبين لسماع اعتذار يساعد بتهدئة مشاعرهم المرحوة، وإقرار بحجم الظلم والقهر والأذى الذي طالهم، دون أن يمتح ذلك براءة ذمّة لكل متورط بالدم السوري.

تلك الدعوات قوبلت بخوف مشروع من تمطيّب قد يلحق بقسم من المعتذرين، أو تفسير اعتذار أي شخص بسبب صمته أو ارتكاب أشخاص من طائفته انتهاكات بمنزلة اعتراف له بعبات ومخاطر على المعتذر.

وفي حين تشير وجهة نظر متخصصة إلى أن الاعتذار يشكل راحة لذوي الضحايا والناجين، لكنه لا يعوض المجتمع عن تحقيق العدالة الانتقالية.

البعث يصرّ على الإنكار

خلال مقابلة له، رفض مدير المكتب الإعلامي والسياسي في الرئاسة السورية سابقًا، كامل صقر، الاعتذار للسوريين.

وردًا على سؤال شعوره أن السوريين يحتاجون إلى اعتذار منه، أجاب بأنه كان يُؤدي "دورًا سياسيًا وإعلاميًا ليس فيه ما يستدعي منه الاعتذار"، لأنه لم يكن ليمارس الخطأ أو الإساءة بحق الوطن أو أفرادها، بحسب تعبيره، صقر الذي اعتبر نفسه "مجرد موظف يُؤدي عمله"، بحسب تعبيره، قال إن الاعتذار ليس من الرئاسة لعلوا بمشاهد السجون ومعامل "الكيباجون"، في الوقت الذي كانت فيه حتى جدران سوريا تتنّ من هول الظلم والاستبداد.

التراكم على مدار حكم الأسدين.

الحالة الأخرى التي استغرقت مشاعر السوريين، كانت وصف الممثلة سلاف فواخرجي، بشار الأسد بأنه "شخص شريف"، "إنسان محترم بسيط"، وإلى هذه اللحظة أراه شريفًا"، مؤكّدة تمسكها بهذا الموقف "إلى أن يظهر عكس ذلك". وعن وقوع انتهاكات وجرائم في سوريا، قالت فواخرجي، إن "بشار الأسد لم يفعل ذلك، بشكل شخصي"، وعن هروبه إلى روسيا قالت، "لا أعرف إن كان حرب من نفسه أو أُجبر على الهروب"، "وكنت أتمنى لو استشهد".

تصرّحات بعض الموالين لنظام الأسد أشارت جدالات إضافية على وسائل التواصل، لتتجاوز المسألة غياب الاعتذار إلى إنكارهم ماضي النظام وتاريخه الملوّث وجرائمه، وكذلك تورطهم في الترويض لدايعته وتأييده وتمجيد ودعم قواته، والصوم على كل ما ارتكبه خلال تلك السنوات.

ومثل ما حصل في موقعي سلاف فواخرجي والمستشار السابق في قصر الأسد، استعراض مدير فريق "مدى التطوعي" بمدينة حمص لـ"مظلوميات" فرقة خلال حكم النظام السوري السابق، إذ لم يستطع الإعلامي السوري أبو بكر السقا أن يبقى صامتًا أمام الاستعراض، لا سيما أن منشورات المدير كانت "تشجيعية" لصلحة الأسد وجنوده، فطالبه إلى الأقل بالاعتذار أولًا، وذلك خلال ندوة حوارية بالمرکز الثقافي بمدينة حمص وسط سوريا.

حملة "أنا أعذر"

بخشى بعض الأشخاص الاعتذار، حتى لو كان خطوهم الصمت أو عدم اتخاذ موقف من الثورة السورية، أو من قمع النظام وقواته، لأنه يفتح باب إلتئهم وانتقامهم، أو يوقعهم في مرمى الصدام، خاصة مع موجة الغضب في الشارع

السوري، وانتظار البدء بتطبيق العدالة الانتقالية. المهندس بسام جمعة وهو معتقل سياسي سابق، أطلق حملة مفتوحة لئ أربدا التوقيع عليها، بعنوان "أنا أعذر"، وجاء في نصها: "نحن مجموعة من الأفراد الذين ينتمون إلى الطائفة العلوية ولادة، وإلى سورييتنا اختياريًا، نقفم إلى الطائفة السوري بجميع أطيافه، وخصوصًا المكوّن السني، واعتذار بكل ما تحملته كلمة اعذار من معنى".

أبناء الطائفة العلوية إلى عدم التمسّتر على من تلطّخت يداه بالدماء أو أسهم في سفكها، وعدم إعاقة عمل الأجهزة الأمنية الرسمية. والاعتذار من كل أم وزوجة وآب ومفغل لعدم استطاعة حمايتهم أو منع الجرائم التي ارتكبت بحقهم من قتل وتدمير وتهجير واعتقال، والاعتذار عن الصمت والخوف، وعن العجز عن منع بعض أبناء الطائفة من دعم النظام المجرم، وفق الحملة.

ودعت الحملة كل من تعاطف مع النظام اليائد، تحث أي ذرية، إلى مراجعة ذاتية نقدية، وتقديم الاعتذار للشعب السوري، مع التأكيد على أن الاعتذار لا يعني أن الأشخاص في الحملة كانوا يدعونو النظام السابق، لكن الاعتذار هو ضرورة أخلاقية وتاريخية في سبيل بناء سوريا جديدة، موحدة، يسودها العدل والمواطنة، وتحتضن جميع أبنائها، وفق نص الحملة.

رغم أهداف الحملة العلنة، فإنها لقيت عدة انتقادات، منها أنها تتسّق الذنب بالهوية وليس بالفعل، وهذا ظلم أخلاقي، وأنها تفتقر إلى العدالة الحقيقية، وتعيد إنتاج نفس المشكلة التي تحاول الحملة معالجتها.

لماذا لا يعتذرون؟

الاختصاصي النفسي والفزيائي باسل نمرة، قال لعُتب بلدي، إن الأشخاص الذين لا يقدمون

- الفقرة الأولى: إحداث هيئة لتحقيق العدالة الانتقالية تعتمد آليات فاعلة تشاورية مرتكزة على الضحايا، لتحديد سبل المساءلة والحق في معرفة الحقيقة، وإنصاف للضحايا والناجين، بالإضافة إلى تكريم الشهداء.
- أضلاف أن المناعة في الاعتذار تزيد كلما ضعفت والجرائم ضد الإنسانية وجريمة الإربادة الجماعية وكل الجرائم التي ارتكبتها النظام البائد، من مبدأ عدم رجعية القوانين.
- الفقرة الثالثة: تجزّم الدولة تمجيد نظام الأسد اليائد ومرموزه، ويعد إنكار جرائمه أو الإساءة بها أو تبريرها أو التهوين منها، جرائم يعاقب عليها القانون.



أمي المعتقلين يتفحصون على معانوات من أبنائه أمام سجن صيدنايا- 9 كانون الأول، 2024،عتب بلدي/ جيم دنراد

عُتب بلدي - السنة الرابعة عشرة - العدد 683 - الأحد 23 آذار / مارس 2025

اعتذار صادق

علني حقيقي

يعود للعدالة



نور الخطيب

مدررة قسم الوثيق

في "شبكة السورية تحقّق الإنسان"

الاعتذار خطوة رمزية لكنها ضرورية، خاصة إذا جاء من جهات أو أفراد كانوا جزءًا من منظمة القمع أو مؤيدين لها، ويكتسب الاعتذار أهميته عندما يكون صادقًا، علنيًا، وفق شومان.

الحاجز الثاني هو عندما يشعر الشخص أن الاعتذار سيهدده، وكذلك اعتقاده بأن الاعتذار لن يكون مفيدًا.

يحقق راحة أولية

الاختصاصي النفسي والفيزيائي باسل نمرة،

يرى أن الضحايا والناجين بحاجة إلى سماع الاعتذار، لأن الاعتذار أول شيء أقل شيء يواسيهم عن فقدانهم لأحبائهم، لاحقًا إلى أنهم يطالبون ويريدون محاسبة الجناة، لكن باعتبار الوصول إلى العدالة الانتقالية يتطلب وقتًا، فهم يحتاجون إلى سماع الاعتذار.

ويرى نمرة أن الاعتذار يحقق راحة مبدئية مؤقتة للضحايا والناجين، لكن إذا لم يتبّع الاعتذار محاسبة الجناة الذين ارتكبوا بحقهم وحق أبنائهم عن انتهاكات والأذى، فسيتحول مفعول الاعتذار إلى سلبلي تمامًا، ويصبح نقمة وأذى نفسية تضاف إلى الأذى الأساسية التي تعرضوا لها.

وفي 13 من آذار الحالي، وقّع الرئيس السوري

المرحلة الانتقالية، أحمد الشرع، مسودة الإعلان الدستوري بعد تسلّمه من لجنة الخبراء المكلفة بصياغته، متضمّنًا المادة "49" التي حظيت بقاعل كبير من السوريين، لأن جوهرها الأساسي قاشم على اعتراف تمجيد نظام الأسد المخلوع ومرموزه وإعتراف جرائمه أو الإساءة لها أو تبريرها أو التهوين منها جرائم يعاقب عليها القانون.

وتضمّنت المادة "49" من الإعلان الدستوري ثلاث فقرات هي:

- الفقرة الأولى: إحداث هيئة لتحقيق العدالة الانتقالية تعتمد آليات فاعلة تشاورية مرتكزة على الضحايا، لتحديد سبل المساءلة والحق في معرفة الحقيقة، وإنصاف للضحايا والناجين، بالإضافة إلى تكريم الشهداء.
- أضلاف أن المناعة في الاعتذار تزيد كلما ضعفت والجرائم ضد الإنسانية وجريمة الإربادة الجماعية وكل الجرائم التي ارتكبتها النظام البائد، من مبدأ عدم رجعية القوانين.
- الفقرة الثالثة: تجزّم الدولة تمجيد نظام الأسد اليائد ومرموزه، ويعد إنكار جرائمه أو الإساءة بها أو تبريرها أو التهوين منها، جرائم يعاقب عليها القانون.

لهذا، لا يمكن للحديث عن "الصالحه وما تتضمنه من اعتذار" أن يسبق تحقيق العدالة. إذا طلب من الضحايا تجاؤز معاناتهم دون حصولهم على حقوقهم، فإن ذلك لن يكون مصالحه حقيقية بل قفّرًا على جرائمهم لمصلحة الاستقرار السياسي فقط.

في النهاية، الاعتذار الحقيقي هو الذي يهد للعدالة، وليس الذي يستخدم كبديل عنها، في سوريا، حيث كانت الانتهاكات واسعة النطاق وشملت كل مستويات المجتمع، فإن أي محاولة لطي الصفحة دون محاسبة حقيقية، وإصلاح جذري، وضمانات بعدم التكرار، ستكون تكرارًا لدورات العنف السابقة، وليست خطوة نحو مستقبل أكثر عدالة.

عُتب بلدي - السنة الرابعة عشرة - العدد 683 - الأحد 23 آذار / مارس 2025

عصبية وانفعال وسلوك عدواني..

لماذا تتقلب أمزجة

الصائمين في رمضان

د. أكرم خولاني

رغم أن الصيام عبادة لحفظ الجوارح وتربية النفس وتعوديها على الصبر، فإن بعض الصائمين يعانون من

خلال فترة الإفطار، والعمد ساعات من الصيام تفقد تلك العونات فيبدأ تشير إلى المعاناة من الجفاف، وقلة صورة العطش، وجفاف الفم، وقلة التبول، وكذلك الصداع، وزيادة ضربات القلب، والتعب العام.

الكورتيزول الذي قد يزيد من حدة الغضب والعصبية والتوتر في أثناء الصيام، وكذلك زيادة إفراز الكيتونات، وهذا يسبب بعض التغيرات المزاجية، وخاصة في بداية أيام رمضان.

ما أسباب تقلبات المزاج خلال الصيام؟

تحدث تقلبات المزاج والعصبية عند الصائمين بشكل رئيس نتيجة تغير نمط الحياة في شهر رمضان، سواء من حيث تغير النظام الغذائي أو

تغير ساعات النوم، وليس بسبب الصيام بحد ذاته، فقد تبين أن مكونات وجبة الإفطار والسحور المتعب دورًا في تقلب مزاج الصائم، أي أن هناك رابطًا واضحًا بين نوع الطعام الذي يتناوله الشخص وحالته المزاجية، كما أن سوء جودة النوم نتيجة السهر والنوم المتقطع يؤثر



مواعيد الطعام والشراب وتغيير نوعية الأطعمة والمشروبات، وصعوبة التقسيم بين ساعات العمل والنوم، كل ذلك يزيد من حدة التوتر والضغط العصبي.

• ضغوط الحياة اليومية:

تزداد متطلبات المنزل والأسرة خلال شهر الصيام فضلًا عن متطلبات العمل والمشكلات الحياتية اليومية، وهذا يزيد من التوتر والقلق والغضب.

• التدخين:

يمكن أن يؤثر النيكوتين على المزاج ويجعل تقلباته أسوأ، إذ إن التعود عليه مع عدم القدرة على التدخين في أثناء الصيام يؤدي إلى الشعور بالسوء والتوتر والغضب.

كيف تظهر تقلبات المزاج

في نهار رمضان

تظهر العصبية في نهار رمضان بسهولة الانفعال على مواقف لا تستدعي ذلك، وربما يصل الأمر إلى الغضب الشديد والسلوك العدواني

تجاه الآخرين، بالإضافة إلى ذلك يعاني الشخص من أعراض جسدية نتيجة ارتفاع مستوى هرمونات التوتر في الجسم، مثل سرعة ضربات القلب، وزيادة معدل التنفس، وكذلك التعرق.

كيف يمكن تجنب تقلبات المزاج

في نهار رمضان

في ما يلي بعض النصائح الصحية لتعين الصائم على تجنب تقلب المزاج في نهار رمضان:

• النظام الغذائي الصحي: إن تناول

نظام غذائي متوازن يمكن أن يساعد في ما يلي بعض النصائح الصحية لتعين الصائم على تجنب تقلب المزاج في نهار رمضان:

• النظام الغذائي الصحي: إن تناول نظام غذائي متوازن يمكن أن يساعد في ما يلي بعض النصائح الصحية لتعين الصائم على تجنب تقلب المزاج في نهار رمضان:

نظام غذائي متوازن يمكن أن يساعد في ما يلي بعض النصائح الصحية لتعين الصائم على تجنب تقلب المزاج في نهار رمضان:

نظام غذائي متوازن يمكن أن يساعد في ما يلي بعض النصائح الصحية لتعين الصائم على تجنب تقلب المزاج في نهار رمضان:

نظام غذائي متوازن يمكن أن يساعد في ما يلي بعض النصائح الصحية لتعين الصائم على تجنب تقلب المزاج في نهار رمضان:

نظام غذائي متوازن يمكن أن يساعد في ما يلي بعض النصائح الصحية لتعين الصائم على تجنب تقلب المزاج في نهار رمضان:

نظام غذائي متوازن يمكن أن يساعد في ما يلي بعض النصائح الصحية لتعين الصائم على تجنب تقلب المزاج في نهار رمضان:

نظام غذائي متوازن يمكن أن يساعد في ما يلي بعض النصائح الصحية لتعين الصائم على تجنب تقلب المزاج في نهار رمضان:

نظام غذائي متوازن يمكن أن يساعد في ما يلي بعض النصائح الصحية لتعين الصائم على تجنب تقلب المزاج في نهار رمضان:

السهر ليلًا يرفع

خطر الإصابة

بالاكتئاب

كشفت دراسة حديثة أن الأشخاص الذين يفضلون السهر ليلًا، والمعروفين باسم "يوم الليل"، معرضون لخطر أعلى للإصابة بالاكتئاب مقارنة بمن يفضلون الاستيقاظ مبكرًا.

ويرجع ذلك إلى عدة عوامل، أبرزها اختلال الساعة البيولوجية نتيجة عدم تناغمها مع مواعيد العمل أو الدراسة الصباحية، ما يؤدي إلى اضطرابات في النوم وتأثيرات سلبية على الصحة النفسية.

وأشارت الدراسة، التي نقلها موقع "Medical News Today" الطبي التخصصي، في 19 من آذار الحالي، إلى أن التعرض للضوء الطبيعي يلعب دورًا رئيسًا في هذه الظاهرة، حيث يتمتع الذين يستيقظون باكراً بفرصة أكبر التعرض لضوء النهار ما يعزز إفراز هرمونات تحسين المزاج مثل السيروتونين.

في المقابل، قد يعاني "يوم الليل" من قلة التعرض للضوء الطبيعي، ما يؤثر على إفراز الهرمونات المنظمة للنوم والمزاج، مثل الميلاتونين.

كما أبرزت الدراسة أن نمط الحياة المرتبط بالسهر ليلًا قد يتضمن عادات غير صحية، مثل قلة النوم، وسوء التغذية، وقلة النشاط البدني، ما يزيد من خطر الإصابة بالاكتئاب.

للوصول إلى هذه النتائج، جمع الباحثون عبر استبيان بيانات من 546 طالبًا فتراوح أعمارهم بين 17 و28 عامًا يدرسون في جامعة "University of Surrey"، طُلب منهم تقديم معلومات عن أنماط نومهم، واستهلاك الكحول، واليقظة الذهنية، ومستويات الاكتئاب، والقلق.

عند التحليل، وجد فريق الدراسة أن المشاركين الذين لديهم نمط زمني مسائي (أو ما يُعرف بـ"يوم الليل") كانوا معرضين لخطر أعلى بشكل ملحوظ للإصابة بالاكتئاب مقارنة بأولئك الذين لديهم نمط زمني صباحي (أو ما يُعرف بـ"طيور الصباح").

النمط الزمني للشخص (Chrono-type) أو الوقت المفضل في اليوم الذي يرغب فيه أن يكون مستيقظًا أو نائمًا، يؤثر على الإيقاع اليومي الطبيعي للجسم.

نسبة حوالي (50% من الشباب البالغين يفضلون السهر ليلًا، ومعدلات الاكتئاب بين الشباب البالغين أعلى من أي وقت مضى، لذلك، فإن دراسة هذا الارتباط أمر مهم .

لمواجهة هذه التحديات في مجتمع دائم النشاط، أوصت الدراسة باتباع عدة استراتيجيات، منها تنظيم أوقات النوم والاستيقاظ، وتقليل التعرض للضوء الأزرق من الأجهزة الإلكترونية قبل النوم.

كما شددت على أهمية قضاء وقت أكبر في الهواء الطلق خلال النهار لتنظيم الساعة البيولوجية، واللجوء إلى العلاج السلوكي المعرفي لتحسين عادات النوم وتخفيف أعراض الاكتئاب.

وأخيرًا، نبهت الدراسة إلى ضرورة استشارة الأطباء أو الاختصاصيين النفسيين في حال استمرار المشكلات، مؤكدة أن تنظيم النوم والتعرض للضوء الطبيعي يمكن أن يكونا عاملين أساسيين في تحسين الصحة النفسية.

”القيادة الجديدة تسلمت منظومة غارقة في الفساد“

أحمد عزام ينتقد تشكيلة خوسيه لانا لتصفيات كأس آسيا 2027

عنب بلدي - هاني كرزني

انتقد المدرب السوري أحمد عزام تشكيلة المنتخب الأخيرة لخوض تصفيات كأس آسيا 2027، مشيرًا إلى أن المدرب خوسيه لانا استدعى حوالي عشرة لاعبين فوق الـ30 عامًا، في حين أن منتخبى الشباب والأولمبي يضمنان لاعبين مميزين.

وذكر عزام في حوار مع عنب بلدي، أنه يمكن استدعاء أفضل لاعبي الشباب والأولمبي لمنتخب الرجال، بحيث تكون التصفيات الآسيوية بمنزلة اختبار لهم، مع الاعتماد على بعض لاعبي الخبرة، وبالتالي يصبح لدينا منتخب قوي مستقبلاً يمزج بين روح الشباب والخبرة.

أحمد عزام لاعب ومدرب سوري، له سجل مميز في الرياضة السورية، وحقق الكثير من الإنجازات مع الفرق والمنتخبات التي لعب معها ودرّبها، ومن خلال تجربته الطويلة في عالم كرة القدم، تحدث لعنب بلدي عن أبرز المشكلات التي كانت تعيشتها الأندية والمنتخبات في سوريا، والتجاوزات التي ارتكبتها الاتحاد الرياضي السابق، والمطلوب للنهوض بمستقبل الرياضة السورية.

منظومة رياضية فاسدة

عاشت الرياضة السورية في عهد الأسد عقوبًا من الظلام، إذ كان النظام السوري الخلووع هو المتحكم الأول بالمنتخبات والأندية عبر الاتحاد الرياضي العام الذي كان مهمتها بالفساد والمحسوبيات والفشل في الإبارة. خلال حكم النظام السوري، تعرضت لظروف الرياضة العام لاتهامات يفقدانه منظومة كرة القدم، وفشله الاتحاد الرياضي العام لاتهامات يفقدانه منظومة كرة القدم، وفشله في تحقيق نتائج إيجابية، واستخدامه الفشل في سوريا حجة لتبرير وانحسار "الفساد والواسطة"، وعقب كل حادثة تظهر تعليقات من المشجعين وموجات سخرية، ومطالب واسعة بتغيير المدرب، واحترام الجماهير المتابعة والمترقبة، ويشهد بشكل متكرر حالات شغب جماهيرية. وعانت الأندية في سوريا ضائقة مالية، وقرر اتحاد الكرة، عام 2022، تأجيل الدوري لجميع الدرجات والفئات العمرية (لكرة القدم وكرة السلة) بسبب الوضع الاقتصادي المتردي، ومن أجل تخفيف العبء عن الأندية الرياضية.

السّباحة العالمية يسرى مارديني تبكي فوق ركام منزلها المدمر



وقال أحمد عزام، "خلال إشرافي على تدريب عدة أندية في الدوري السوري، كنا نلعب في ملاعب سيئة جدًا، لا ترقى لمباريات دوري رسمية، ولم تكن هناك رزمة صحية للدوري، حيث كانت تأجيلات مستمرة للمباريات، وكان هناك تخبط في مواعيد مباريات الدوري وتضارب مع باقي البطولات".

ولفت عزام إلى أن الأندية كانت تفقد كل عام بطولة لكأس العالم في التاريخ، وما زال المنتخب السوري عاجزًا عن بلوغ المونديال، ففي الوقت الذي استطاعت فيه مختلف منتخبات قارة آسيا تطوير مستواها، كان أداء منتخب سوريا يتدهور عامًا بعد آخر ليصل إلى الضياع في عهد نظام الأسد السابق، ليقرب كثير من السوريين التخلي ومعتقدات، أو تعمد إهمالها لتصبح مراعي للمواشي.

الاتحاد الرياضي العام قرر استئناف الدوري السوري في 10 من نيسان المقبل، بعد مضي أكثر من أربعة أشهر على إيقافه، ويرى المدرب أحمد عزام، أنه مع استكمال الدوري، فإن من الأفضل أن

بـ"منتخب البراميل". خلال حكم الأسد، تدهور مستوى المنتخب بشكل كبير، إلى أن وصل في أحدث تصنيف لاتحاد كرة القدم الدولي (فيفا) إلى المركز الـ95 على مستوى العالم، والمركز الـ13 على صعيد قارة آسيا.

ويرى أحمد عزام، أن هناك أسبابًا عديدة أسهمت في فشل المنتخب السوري لعدوم أبرزها فساد الاتحاد الرياضي، وعدم وجود رؤية واضحة وخطط استراتيجية لتطوير اللعبة في سوريا، وافتقار اللاعبين إلى التدريب الكافي والانسجام بسبب قلة الفترات التحضيرية، ووجود المحسوبيات وال"واسطات" التي كانت تسهم في فرض أسماء هزيلة ضمن المنتخب الذي كان يُعرف بـ"منتخب الواسطات".

وأضاف عزام أن الاتحاد الرياضي كان يصرّف أموالًا طائلة على مدربين أجانب ولاعبين مغتربين لا يعرفون شيئًا عن الكرة السورية، فالمدرب السابق للمنتخب، هيكثور كوبر، كانت لديه مشكلة في انتقاء اللاعبين ويميل لأسلوب اللعب الدفاعي، ما جعل المنتخب يفشل في بلوغ الأور

النهائية بسبب تعثره أمام منتخبات متواضعة كميانمار.



الرجع من الصفر

كانون الأول 2024، بدأ الاتحاد الرياضي الجديد العمل على الخطوات الأساسية في سبيل النهوض بالرياضة المحلية. وقال أحمد عزام، إن القيادة الرياضية الجديدة عليها حمل ثقيل، لأنها تسلمت منظومة رياضية غارقة في الفساد والمحسوبيات، لذلك فإن العمل على إعادة بناء الرياضة السورية يجب أن يبدأ من الصفر، لذا يجب تعيين أشخاص شرفاء يمتلكون معايير أخلاقية ومؤهلات فنية، ولديهم استراتيجية واضحة لتطوير الرياضة.

وشدد عزام على أن "القاعدة الأساسية موجودة لدينا ألا وهي اللاعبون، لكنهم بحاجة للكثير من القومات، وأبرزها إعادة تأهيل البنية التحتية من صالات وملاعب"، إضافة إلى تقييف الجمهور وتعزيز مفهوم الروح الرياضية لديه، وبمفنى الوقت تفعيل دور الإعلام الذي له دور كبير في تسليط الضوء على مشكلات الرياضة والعمل على تقيومها.

من أحمد عزام؟

أحمد عزام من مواليد دمشق 27 من حزيران 1977، بدأ مسيرته الرياضية بعمر 13 سنة في نادي المحافظة ولعب لجميع الفئات العمرية، ثم انتقل بعمر 19 سنة إلى نادي الجيش وقضى معه 13 عامًا، حقق خلالها لقب الدوري 5 مرات وكأس الجمهورية 5 مرات، إضافة إلى لقب كأس الاتحاد الآسيوي بنسخته الأولى عام 2004.

حصد عزام لقب هداف تصفيات الأندية العربية في الأردن عام 1999، وهداف بطولة الخيبة العربية في الأردن عام 2000، كما كان أفضل لاعب في بطولة الأندية العربية في القاهرة عام 1999، وأفضل لاعب في سوريا موسمي 2001-2000.

في موسم 2009، انتقل عزام إلى نادي الوحدة، لكن كثرة الإصابات أنهت مسيرته ليعتزل بعد موسم واحد في ناديه الأم المحافظة.

شارك أحمد عزام في حوالي 50 مباراة دولية مع المنتخب السوري

الأول، إضافة إلى مشاركاته مع منتخبى الشباب والأولمبي. بعد اعتزاله لعب كرة القدم، انتقل عزام إلى عالم التدريب، حيث درب نادي الفتوة وصعد معه لدوري الدرجة الأولى، وإلى ربح نهائي كأس الجمهورية. كما درب أندية المجد والكرامة وحطين، وعمل مساعد مدرب في المنتخب الأولمبي، ووصل معه لنهايات كأس آسيا، وكان المنتخب قريبًا من بلوغ الأولمبياد.

آخر الأندية السورية التي درّبها كان فريق الشعلة، وعقب سقوط النظام عُيّن عضو مجلس إدارة في نادي الجيش.

عنب بلدي - السنة الرابعة عشرة - العدد 683 - الأحد 23 آذار / مارس 2025

حراك لاستعادة

الأموال السورية المجمدة لدى "فيفا"



من مباراة منتخب سوريا للشباب تحت 20 عامًا مع نظيره القطري - 19 كانون الثاني 2025 (SFA)

عنب بلدي - حسن إبراهيم

حرّك القائمون على الرياضة السورية ملف الأموال المجمدة لدى الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا)، على أمل استعادتها في سبيل تنشيط القطاع الرياضي وانتعاشه، وملف التعاون مع دول عربية وغربية لانتشال المنشآت من حالتها المتهاكّة.

لا توجد أرقام دقيقة عن حجم الأموال المجمدة، لكن التداول أن قيمتها لدى "فيفا" تبلغ 11.5 مليون دولار أمريكي، وهي أرقام غير رسمية.

عضو اللجنة الاستشارية في الاتحاد السوري لكرة القدم، إبراهيم ياسين، قال لعنب بلدي، إن أموال الأموال المجمدة متضاربة بسبب عدم الاستقرار واستقالة الاتحاد السوري السابق، لكن العمل جارٍ على استعادتها.

وأضاف أن "فيفا" يعتمد عدة بنود، منها بند المشاريع وقيمتها 7 ملايين دولار أمريكي، وبنود الصاريق التشغيلية وهي بقيمة 250 ألف دولار أمريكي، لافتًا إلى أن الأرقام لا تزال غير دقيقة.

وأوضح ياسين أن الأموال المجمدة لدى "فيفا" هي جزء من سلسلة العقوبات الغربية المفروضة على بعض المؤسسات السورية في عهد النظام السابق، لافتًا إلى أن الإدارة السورية الجديدة تتابع ملف إزالة العقوبات بما فيها الأموال المجمدة، في حال استرداد الأموال ودخولها



لا يوجد أي ملعب مؤهل في سوريا لقبول استضافات دولية، إنما فقط مباريات محلية بين الأندية، لأن المنشآت غير مطابقة للشروط، ويفتقر بعضها إلى الكهرباء، واللوحات الإلكترونية، كما أن جودة العشب غير مناسبة.

إبراهيم ياسين
عضو اللجنة الاستشارية في الاتحاد السوري لكرة القدم

في حديثه لعنب بلدي، أكد عضو اللجنة الاستشارية في الاتحاد السوري لكرة القدم وجود وعود قطرية لترميم 5 ملاعب، لافتًا إلى أن الاتحاد السوري يعمل على إنشاء

الرياضي العام أعد دراسة لجميع المنشآت الرياضية وأرسلها إلى دول عربية وأوروبية، ويترك كل الأبواب مفتوحة لإعادة الحياة إلى المنشآت الرياضية، مشيرًا إلى أن دعوات وجهت إلى قطر

والسعودية. ولفت ياسين إلى الحالة المتهاكّة للملاعب السورية، والتي حولها النظام السابق إلى ثكنات عسكرية ومنصّات لإطلاق الصواريخ على الأحياء والمدنيين.

درامي يجسّد جزءًا من حياة مئات السوريين الذين أُجبروا على عبور البحر هربًا من الحرب.

يبدأ العمل بمشاهدة الأولى في عام 2011 لحياة الأختين مارديني، تظهر علاقتهما المتوترة، وينتقل إلى عام 2015 ليعرض حياة الفئتين التي

تعكس وجود نمودجين متناقضين للحياة في سوريا خلال ذلك العام، أحدهما الحياة تحت العاصف والحصار، والآخر احتفالات وحياة مشرقة بالبطييعية، وهي حياة الأختين مارديني. بدءًا من مقتل إحدى صديقاتها (رزان

بعد بداية الثورة السورية في آذار 2011، انقطعت علاقات قطر مع النظام السوري السابق، نتيجة وقوف قطر عبر إعلامها وأموالها في صف المعارضة السورية. وسمى النظام السوري لاستخدام واستغلال نجاحات المنتخب واللاعبين لتنفيذ مآرب سياسية وإعلامية، باعتبارها إنجازًا يضاف إلى ما حققه قواته في "الحرب ضد الإرهاب"، بحسب الرواية الرسمية.

وطفي القرار السياسي على المنظومة الرياضية في سوريا ولا سيما كرة القدم، وتجلّى بعدئذ من القرارات غير المستندة إلى أنظمة داخلية في الاتحاد الرياضي، وإنما لـ"اعتبارات سياسية".

ويعد اندلاع الثورة السورية في عام 2011، فرض "فيفا" حظرًا على اللاعبين السورية، ما أجبر المنتخب السوري على لعب مبارياته خارج أرضه، كما أرسل "فيفا" عدة لجان وأعلن اعتزاله إرسال أخرى إلى سوريا بهدف "تقييم الأوضاع"، ومراقبة المؤتمر الانتخابي للاتحاد السوري لكرة القدم.

ويتطلع الرياضيون والجماهير إلى فتح صفحة جديدة في عالم الرياضة، خاصة بعد سنوات من افتقار البطولات والمنافسات الرياضية في سوريا لأدنى مقومات اللعبة من معدات وأدوات وكوادر

حادا)، وتعرضها للتحرش من قبل عناصر أحد حواجز النظام السوري السابق، يدفع الخوف الأختين لحاوله السفر التي تستعرض ركويمها برقة مجموعة أشخاص بقارب مطاطي مهترق وشبه مغط.

وحول تحفّر الرحلة، تربط سارة الحبل حول خصرها وتقفز بالبحر لتخفيف الوزن، وتتبعها يسرى لتسبح الفئتان حتى الوصول إلى إحدى الجزر اليونانية، وتسهمان بذلك بإنقاذ البقية ما يجعلهما "بطلتي الرحلة" بالنسبة للجميع، بحسب ما تسرده أحداث الفيلم.



تلوين الألم

مبادرات لتجميل العاصمة

عنبلدي - حسام المحمود

دمشق هي جنة الأرض، وهي فريدة الشام، ومعدن الفضل، وموئل العلم، ومجمع الفقهاء، ومحط رحال العرب ومتنزه العجم، وهي في البلاد كالياقوتة في الخاتم، هكذا وصفها ياقوت الحموي في "معجم البلدان"، قبل أن تتعاقب على المدينة القرون، ويحكم البلاد نظام سياسي جثم على صدور السوريين لـ54 عامًا، غيرَ فيها ملامح سوريا بالمجمل، ودمشق على وجه الخصوص.

29 عامًا في رصيد حافظ الأسد، و24 عامًا في رصيد ابنه بشار، كانت كفيلاً بتغيير ملامح البلاد، على المستوى الجمالي والعمرائي، وتغيير صورتها في عين الناظر أيضًا، فلأب والابن تاريخ مسجل في التعامل السلبي مع المدن والمناطق السورية، كحالة عمرانبة وحضارية على الأقل، ففي عهد الأب نُمرت أحياء كاملة من مدينة حماة، وسط سوريا، ليُدمر الابن مدناً وحواضر أخرى على مساحات واسعة من سوريا.

ما أفلت من الدمار والبراميل في فترة حكم بشار الأسد، لاقى دماراً من نوع آخر، الإهمال، إذ اعتبر الكاتب الفلسطيني السوري الراحل حسن سامي يوسف، أن "المدن لا تشيخ بتعاقب العصور، بل بتراكم الإهمال"، وهذا تحديداً ما لاقته العاصمة السورية، التي لم تحط لتنافس تقدم وتطور العواصم العربية الجارة، ولم يكن تراثها وهويتها الجمالية بمأمن من الإهمال. بعد سقوط نظام بشار الأسد المخلوع، سارعت المنظمات المحلية لإطلاق مبادرات فردية "على مستوى المنظمة الواحدة"، وجماعية "بين مجموعة منظمات" إلى جانب مبادرات الأهالي لتجميل الشوارع والمدن وتنظيفها، ومحاوله استعادة قبس من البريق الذي أطفأه تعامل النظام السابق مع العاصمة.

مبادرات كثيرة متتابعة منذ سقوط النظام، تصب تركيزها على المرافق الثقافية لدمشق ومدن أخرى، شقت طريقها بطرق رسمية وغير رسمية مؤخرًا، ومن أحدثها ترميم السيف الدمشقي، المعلم الثقافي الذي كتب في مديحه الشعراء، ويتصدر ساحة الأمويين، أمام دار "الأوبرا"، وقريب من مبنى الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون.

هذه المبادرة التي جاءت في شباط الماضي على يد مديرية الصيانة في دمشق، تضمنت تركيب ألواح زجاجية ملونة وطلاء السيف من الخارج، وانتهت بإضاءة إضاءة تحيط بالسيف منحت المكان طابعاً حيويًا وحداثيًا صاخبًا، في الوقت الذي لا تزال به البلاد تغرق في عممة جزئية رغم تحسن واقع التغذية الكهربائية مؤخرًا.

وإلى الشمال، في محافظة حلب، أثارَت عملية ترميم ساحة سعد الله الجابري خلال الأيام الماضية، الجدل، بسبب إزالة تمثال "الشهداء" الذي صممه النحات السوري عبد الرحمن موقت.

الحملة التي أطلقتها محافظة حلب تحت عنوان "حلب رجوع أجلي"، بالتعاون مع الشركة السورية التركية القابضة، تنشُد تجميل الساحة وتحسين إضاءتها وحداثتها العامة، لكنها قوبلت بانتقادات تتعلق بتشوية أو تغيير معالم المدينة التاريخية.

ومن هذه المبادرات، حملة "رجعنا يا شام"، التي أطلقها "الدفاع المدني السوري" في 18 من كانون الثاني الماضي، بالتعاون مع 36 مؤسسة ومنظمة سورية وفريقًا تطوعيًا وفعالية اقتصادية ومحلية وناشطين، وهدف الحملة

إعادة الروح لمدينة دمشق عبر أعمال خدمية وتجميلية، وتعزيز روح التعاون والمبادرة والعمل التطوعي في المجتمعات السورية، وإظهار قدرة المجتمع المدني على التغيير الإيجابي، ورسالة محبة على أمل إعادة إعمار سوريا من جديد، وفق ما جاء في إعلان الحملة.

وشملت الحملة مواقع عدة في العاصمة ترتبط بهويتها الحضارية والثقافية والجمالية، منها دار "الأوبرا"، وساحة المرجة، ذات الرمزية التاريخية في سوريا، وحديقة "الجاحظ"، والساحة الخارجية للمسجد الأموي، ومجرى نهر بردى، الذي تغتت به فيروز، وكتب في مديحه الشعراء. القائمون على الحملة، قالوا في بيان إعلانها، "خلقت سنوات الحرب آثارًا كارثية على السوريين وعلى البنية التحتية، إضافة إلى تداعيات خطيرة على المجتمع السوري، وفي ظل الظروف الصعبة التي تواجهها سوريا، تبرز المبادرات والأنشطة الخدمية والتطوعية كواحدة من أهم الوسائل لإحداث التغيير الإيجابي ومساعدة المجتمعات على تحسين الواقع الخدمي وتجميل وتنظيف المدن والأحياء".

لا جمال دون ضوء

كارمن الخوري، شابة سورية مقيمة في دمشق، وصفت الحالة في دمشق، بأن يكون الشخص حبيس غرفة ملونة نابضة بالفن والرسومات، لكنها مظلمة، ولا يمكن رؤية جمالها دون ضوء، في إشارة إلى كم الخراب وانقطاع الخدمات في العاصمة، ما يجعل هذه المبادرات على جودتها وضرورتها وإيجابيتها غير ملموسة الأثر. الشابة أوضحت لعنبلدي أن هذه التفاصيل والجهود المكثفة لتجميل العاصمة بحاجة لبيئة وظروف متكاملة، دون أن يلغي الواقع الحالي فحواها وهدفها المنشود، رغم ضعف الإمكانيات المتاحة.

وقالت كارمن، "لا أستطيع أن أقول المثل الشعبي (بحصة تسند جرّة)، لأن الجرّة مفقودة أساسًا".

من جهتها، ترى حسناء الغز أن الفعاليات التي تحدث سواء بصفة فردية أو عبر مبادرات منظمة، تمنح شعورًا بالنفاؤل والأمل بأن الشعب بدأ ينتبه لمسؤوليته تجاه بلده.

وبحسب رأيها، فهذه المبادرات ستعكس إيجابيًا على الحالة النفسية والاجتماعية، على اعتبار أن الأمور الإيجابية معديّة، ما يعني ضرورة العمل على توعية الناس حتى تتحول هذه المبادرات إلى سلوك وعادة، ما يعود بالنفع على المجتمع والبلد ويساعد على تطورها والارتقاء بها. "سوريا في الماضي كانت مجبولة على الفوضى والاستهتار، ومن الضروري وجود ما ينظم حياة الناس بكل تفاصيلها"، أضافت حسناء.

قتل المدينة

رغم تنوع المبادرات وامتدادها على مساحات واسعة، لتشمل حلب وحماة وحمص، وتنظيف ساحاتها العامة، ومرافقها الشهيرة، فإن التركيز الشعبي والرسمي في سوريا، منصب على الدعوة لرفع العقوبات عن سوريا، كفاتحة طريق نحو إعادة الإعمار، في ظل وجود آلاف المباني المدمرة بالكامل في مختلف المحافظات، ومنها دير الزور وحمص، وريف دمشق، وريف حماة، ومناطق في إدلب وأخرى في حلب، مع قتل كل مظاهر الحياة في مساحات واسعة، لم ينح من مبانيتها ما يصلح حتى لإعادة الترميم أو التأهيل. المهندس محمد مظهر شرجي، مسؤول

الحوكمة وبناء القدرات في "وحدة المجالس المحلية" في سوريا، أوضح لعنبلدي أن أي مبادرة أهلية أو مجتمعية مرحب بها، لكنها لا تتم بلا مرجعيات مؤسساتية وحكومية، ومن الضروري وجود مراجعة وموافقة على العمل التطوعي وفق أسس ومعايير تضعها الجهات المسؤولة عن الصرح أو الموقع.

كما أن العمل التطوعي بلا مرجعية تتعلق بالأصول الأساسية لهذا المشروع عبث واجتهاد، فعند الذهاب لترميم السيف الدمشقي مثلًا، هناك جهات صاحبة قرار بالمشروع وشكله، سواء من التقنيين أو الفنيين أو التاريخيين، أو ما يتعلق بالتراث الموجود، ويجب أخذ رأيهم والحصول على موافقة خطية.

وفيما يتعلق بالمبادرات المرتبطة بالتراث، وأي نوع منه، سواء المادي أو العمراني أو التاريخي، فلكل جهة معايير مرجعية، تحدد أدوات وآليات الترميم، باعتبار هذه المواقع ليست أملاكًا فردية، بل وطنية، ولا يصح الترميم دون العودة إلى المرجعية المؤسساتية والحكومية. هناك مرجعيات يجب العودة إليها للحصول على موافقات خطية تتحمل مسؤوليتها الجهة المانحة للموافقة، سواء محافظة دمشق، أو مديرية الآثار، أو المركز الثقافي أو غيرها، حتى لا تكون هناك فوضى وتشويه للهوية العمرانية والتراثية والفكرية، وفق المهندس.

شرجي أشار إلى وجود منظمات تضع أفكارًا من باب إنساني لكن النتيجة غياب تنسيق مع الجهات الوصائية، وصاحب القرار ليس من يملك المال في هذا الإطار، بل من يملك هوية هذا المكان ومرجعياته، والمبادرات يجب أن تقوم على أساس تشاركي، حتى في تنظيف الشوارع، من خلال التنسيق مع البلدية والمحافظة.



حدود سوريا.. الاستعمارية

خطيب بدلة

حديثان، نشرتهما في زاوية "تعا تفرج"، خلال الأسابيع الماضية، عن الزعيمين إبراهيم هنانو، وفخري البارودي، فتحا شهيتي على سرد وقائع أخرى، وطرح أسئلة جديدة، على أمل أن نصل إلى إجابات تفيدنا، في قادم الأيام.

ينتمي القسم الأكبر من الشخصيات السياسية، التي ظهرت في النصف الأول من القرن الـ20، إلى الدولة العثمانية، إما بالولادة، أو بالدراسة، أو بالعمل، فإبراهيم هنانو، درس الحقوق في اسطنبول، وعينته الدولة العثمانية قائممقامًا على "أرطروم". يوسف العظمة، الذي كان وزير الحربية في الحكومة الفيصلية، وخرج في شهر تموز 1920، لمواجهة قوات الجنرال غورو، في منطقة ميسلون، كان ضابطًا في الجيش العثماني، برتبة "يوزباشي"، أي نقيب، وهذا يؤكد الفرضية التي انطلقت منها في الحديثين اللذين أشرت إليهما، وهي أننا أبناء هذه البلاد، نقبل بأي نوع من الاحتلال لبلدنا، إذا كان المحتل مسلمًا ونحارب أي محتل غير مسلم، وهذا يوصلنا إلى نتيجة ليست سارة، ملخصها أننا لسنا ضد مبدأ "الاحتلال" بحد ذاته.

عُرفت هذه البلاد، في الأزمنة القديمة، باسم سوريا، ولكنها، خلال الـ400 سنة، التي وقعت خلالها تحت الاحتلال العثماني، سميت "الشام"، ولم تكن لها، قبل تقسيمات "سايكس بيكو"، حدود، أو خرائط تسميها سوريا، وهذا يوصلنا إلى نتيجة مؤسفة، وهي أن الوطنية السورية لم تتشكل قبل بدء الانتداب الفرنسي، وإن كان الملك فيصل بن الحسين قد أسماها، يوم 8 من آذار 1920، المملكة السورية العربية، إلا أن تلك المملكة لم تعش سوى أربعة أشهر، لأن فيصل غادر البلاد، بعد إنذار غورو الشهير، في تموز 1923، وخلال الحقبة الفرنسية، بدأ الحديث عن سوريا يظهر في خطابات الرجال الوطنيين السوريين، الذين راحوا يطالبون باستقلال سوريا، وتجدر الإشارة هنا، إلى أن فرنسا، في بداية عهدها، قسمت سوريا إلى دويلات، ثم وحدتها.

خلال قرن كامل، من عمر سوريا، لم يتعلم السوريون، مع الأسف، معنى أن يكونوا مواطنين سوريين، يدافعون عن سوريا وحدها، لا ينازعهم على حبيها أي انتماء آخر، ولا يعملون لغير بنائها، ونهضتها، وازدهارها.. فالقوميون، من بعثيين وناصريين، كانوا يعتبرون حدودها استعمارية، مصطنعة، وقد تعلمنا، من المناهج الدراسية البعثية، أن اتفاقية "سايكس بيكو"، الاستعمارية الحقيرة، ليس لها هدف سوى تجزئة الوطن العربي الكبير، إلى أقطار ودويلات صغيرة، وأما جماعات الإسلام السياسي، فلا تعترف بمبدأ المواطنة من عين أصله، وتشير إلى قول سيد قطب، بأن "الوطن ليس إلا حفنة من تراب عفن"، ويبدو أن البعثيين والإسلاميين، كانوا متفقين، ضمنا، على رفض فكرة المواطنة، وهذا أدى إلى اعتبار قضية السوريين الأساسية هي قضية فلسطين! وعلى هذا الأساس (القومي/الديني) زجت سوريا نفسها في صراع طويل، مع المشروع الإسرائيلي، وكمرست طاقات سوريا الاقتصادية والبشرية لخدمة هذا الصراع، فحضنا الحروب، ومُنيينا بالهزائم، حتى وصلنا، اليوم، إلى حالة مقلوبة، تتلخص في أننا نرى إسرائيل تتوغل في بلادنا، ونسكت، وليس لنا هدف، غير أن نحافظ على حدود سوريا، بحسب ما رسمها المستعمرون، قبل مئة سنة!



للتواصل مع عنبلدي عبر البريد الإلكتروني:
للاستفسارات: info@enabbaladi.org
للمشاركات: editor@enabbaladi.org
للإعلانات: marketing@enabbaladi.org

مؤسسة إعلامية سورية مستقلة تأسست عام 2011، تقدم تغطيات على مدار الساعة عبر موقعها الإلكتروني التفاعلي بأكثر من لغة، وتصدر مطبوعة أسبوعية، سياسية، اجتماعية، منوعة. فضلًا عن مجموعة من الحسابات النشطة على مواقع التواصل الاجتماعي، وعداد من الخدمات الأخرى.

